

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

الأزمة الأوكرانية
وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي



أحمد أمين
هبة رفعت
ماريو أشرف
أحمد خليفة (مُحرر)

2022





الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي





Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

The Ukrainian Crisis
and its impacts on the International System





VR . 3383 – 6629 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787 17

الــنـــــــاشـــــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies



الكتاب : الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي

المؤلف : أحمد أمين، هبة رفعت، ماريو أشرف، أحمد خليفة (مُحرر)

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6629. B

الطبعة الأولى

ايار/ مايو 2022 م



الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

نبذة عن المؤلفين:

أحمد أمين: بكالوريوس علوم سياسية، جامعة الإسكندرية، وله العديد من المؤلفات المنشورة على المركز الديمقراطي العربي، ومركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، منها: العلاقات القطرية – الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي؟، والعلاقات السعودية الإماراتية: آفاق التعاون والخلاف تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومستقبل النسق الدولي في ضوء جائحة كورونا.

أحمد خليفة: باحث ماجستير تخصص علاقات سياسية دولية، جامعة الإسكندرية، ومنسق مشروعات بمركز أركان للدراسات والبحوث والنشر، وله العديد من الأعمال المنشورة على موقع مركز أركان للدراسات، وموقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

هبة رفعت: باحثة ماجستير تخصص علاقات سياسية دولية، جامعة الإسكندرية.

ماريو أشرف: بكالوريوس علوم سياسية، وطالب ماجستير تخصص إدارة الأعمال الدولية والتنمية، Ural State University named after A.M.Gorky، يكاترينبورغ، روسيا الاتحادية.

فهرس المحتويات

ملخص باللغة العربية

يتناول الكتاب الأزمة الأوكرانية الحالية والتي بدأت منذ إعلان أوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير بدء موسكو لعمليتها العسكرية في أراضيها. ومن هنا فإن الدراسة ينصب جل اهتمامها على تحليل الأزمة الأوكرانية بغية الإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل في: **ما هو مستقبل النسق الدولي في ضوء تطورات الحرب الروسية – الأوكرانية؟**

وبناء على ذلك ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول وفصل تمهيدي؛ حيث يتناول **الفصل التمهيدي** السياق التاريخي للأزمة الأوكرانية وطبيعة العلاقات الروسية الأوكرانية، وقد خلص المحور إلى أن طبيعة العلاقات التاريخية المعقدة ما بين البلدين كانت سببًا رئيسيًا فيما آلت إليه الأمور من الصراع الدائر حاليًا؛ حيث كانت أوكرانيا جزء من الاتحاد السوفيتي السابق وتهيمن على صادرات روسيا من الطاقة إلى الغرب، علاوة على وجود شبه جزيرة القرم تحت سيادتها؛ ما جعلها ذات أهمية حيوية لكل من روسيا والغرب، وهو ما يقودنا إلى **الفصل الأول** والذي يتناول الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا وللغرب بشكل عام، وقد خلص إلى أن أوكرانيا تمثل أهمية حيوية لطرفي الصراع؛ ما يفسر استمرار الأزمة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وإلى الآن.

أما **الفصل الثاني** فينصب اهتمامه على العملية العسكرية على الأرض، بهدف التوصل إلى الأهداف الرئيسية من العملية العسكرية، والدوافع والمبررات للعملية، مع الوقوف على أهم التطورات على صعيد الميدان العسكري. هذا ويرصد **الفصل الثالث** أبرز التداعيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية على روسيا والغرب ومكانتهما في العالم، وقد خلص إلى أن تداعيات الأزمة قد تترك آثاراً عميقة على العالم الحالي الذي نعرفه على نحو قد يحدث تغيرات كبيرة ليس فقط لدى أطراف الصراع، بل أيضاً لدى باقي دول العالم التي تأثرت وستتأثر بشكل خاص التداعيات الاقتصادية وربما أيضاً السياسية والعسكرية.

يحلل **الفصل الرابع** مواقف الدول الغربية من الأزمة وما هي أبرز التحركات والسياسات التي اتبعتها الدول الغربية بهدف دعم أوكرانيا في مواجهة التحركات الروسية، وقد توصل من التحليل إلى وجود حالة من الانقسام الداخلي في أوروبا حول السياسات المتبعة لدعم أوكرانيا. أخيرًا يتناول **الفصل الخامس** التداعيات الاستراتيجية لتلك الأزمة على المستوى العالمي، فيما تتناول **الخاتمة** أبرز السيناريوهات المستقبلية لما يمكن أن تتجه إليه الأزمة مع وضع رؤية استشرافية حول مستقبل النسق الدولي على أطلال تلك الأزمة.

Abstract

The Ukrainian Crisis and its impacts on the International System

This book discusses the current Ukrainian Crisis, which started when the Ukrainian Government declared the start of the Russian military campaign in the 24th of last February. Therefore, the study focused its attention on analyzing the crises in order to answer a main question that says: "What is the future of the current international order in light of the current developments of the Russian- Ukrainian war"

Accordingly, the study is based on five chapters in addition to **an introductory chapter**. This chapter discusses the historical aspect of the crisis and it reached to a conclusion that indicated that the complicated relations between Russia and Ukraine was the main reason of the current conflict.

The second chapter discusses the military campaign itself to find out the main objectives of it, and to study the motives and the reasons behind this campaign. In addition to understanding the development of the campaign on the military side.

The third Chapter monitors the most prominent political, strategic, and economic repercussions on Russia and the West, and how it could affect their position in the international order. It reached to a conclusion which states that the repercussions of the crises could leave a heavy mark on the world and the entire international order as we know it, in which major changes could take place not only in the main sides of the crises, but also in the rest of the world, that is already got affected by the crisis.

The fourth chapter analyzes the interactions of the west countries on the crises to summarize the most important movements and polices that is being followed by these countries to stand by the side of Ukraine against the Russian movements. In summary the Study finds out that there is a state of division in the western coalition over the policies adopted to support Ukraine in this crisis.

Finally, **the fifth chapter** discusses the strategic repercussions of this crisis on the international order, while the **Conclusion** discusses the most prominent future scenarios for how this crisis could reshape the international order and it reached to conclusion that states the international order current state is called interregnum, which means that the death certificate of the unipolarity is being written, while a new birth certificate of a new historical image of the international order is being processed.

مقدمة

في صباح يوم الرابع والعشرين من فبراير أعلنت كييف أن موسكو قد بدأت عملياتها العسكرية باجتياح بري لأراضيها وذلك بعد يوم من طلب رئيسا دونيتسك ولوغانسك من الرئيس الروسي التدخل لحمايتهم من عدوان القوات الأوكرانية، وهي الخطوة التي اتخذتها موسكو لتثير بذلك قلق العالم وتخوفهم من صدام محتمل بين روسيا وحلف الناتو في أوكرانيا بعد حرب تصريحات وتهديدات متبادلة ما بين الطرفين. ونتيجة لتلك الخطوة التي جاءت مفاجئة توالت التحليلات والتكهنات بشأن مستقبل النسق الدولي، بل وربما مستقبل العالم أجمع خاصة في ظل تلويح روسيا بورقة السلاح النووي في أكثر من مناسبة كان آخرها تصريح الرئيس الروسي بوضع قوات الردع النووي الروسية في حالة التأهب القصوى. هذا ولا تزال الأزمة قائمة حتى كتابة هذه السطور وتتبدل أحوالها ما بين بوادر التهدئة والتصاعد من حين لآخر.

وعلى ذلك تطرح الدراسة تساؤلًا رئيسًا قوامه: **ما مستقبل النسق الدولي في ضوء تطورات الحرب الروسية – الأوكرانية؟**

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة:

1. **ما أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا والغرب؟**
2. **ما أهم التداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة الأوكرانية على روسيا والغرب؟**
3. **ما السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية؟**
4. **ما طبيعة التداعيات الاستراتيجية للأزمة الأوكرانية؟**

ومن هنا يفحص هذا الكتاب في خمسة فصول وفصل تمهيدي الحرب الروسية – الأوكرانية الدائرة أو ما يمكن وصفه (بالأزمة الأوكرانية). يتناول **الفصل التمهيدي** السياق التاريخي للأزمة، وتطورات العلاقات الروسية – الأوكرانية.

أما **الفصل الأول:** فيحلل الأهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لدولة أوكرانيا من وجهة نظر كلٍ من روسيا والغرب.

أما **الفصل الثاني:** فيدرس الأبعاد المختلفة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فيقف على الأهداف الاستراتيجية من وراء هذه العملية، وكذا الدوافع والمبررات المباشرة لها، وكذا التطورات على الميدان العسكري.

أما **الفصل الثالث:** فيرصد أبرز التداعيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية على روسيا والغرب ومكانتهما في العالم.

أما **الفصل الرابع:** فيحلل مواقف الدول الغربية من العملية العسكرية، سعيًا لوضع تصنيفات عامة وفرعية لمواقف هذه الدول من الأزمة.

أما **الفصل الخامس:** فيوضح التداعيات الاستراتيجية بعيدة المدى والعالمية لهذه الحرب. وأخيرًا تقدم **الخاتمة** إطلالة على السيناريوهات المستقبلية لما يمكن أن تأول إليه الأزمة (العملية الروسية في أوكرانيا)، وأثرها على مستقبل النسق الدولي.

الفصل تمهيدي:
السياق التاريخي للعلاقات الروسية – الأوكرانية

تتسم العلاقات الروسية الأوكرانية – تاريخياً – بقدر كبير من التعقيد، خاصة بعد الحرب الباردة؛ فقد كانت الدولتان مكونين رئيسين من الاتحاد السوفييتي السابق، كما تشتركان في روابط لغوية وعرقية. وتُعد أوكرانيا ثاني أقوى جمهورية سوفييتية بعد روسيا؛ إذ كانت لها أهمية استراتيجية واقتصادية وثقافية. ومنذ انفصالها عن الاتحاد السوفييتي تنافست كل من روسيا والغرب لتحقيق نفوذ أكبر في البلاد من أجل الحفاظ على ميزان القوى في المنطقة لمصالحهما، وكان من الصعب على روسيا التعامل مع أوكرانيا المجاورة لها باعتبار أنها دولة مستقلّة تماما[1].

نمت جذور الأزمة الحالية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات فقد كانت أوكرانيا تمتلك ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم، لذا عملت الدول الغربية وروسيا مع أوكرانيا لنزع السلاح النووي من البلاد، وبالفعل نتيجة لسلسلة من الاتفاقيات الدبلوماسية أعادت كييف مئات الرؤوس الحربية النووية إلى روسيا مقابل ضمانات أمنية تحميها[2].

ومنذ اندلاع الثورة البرتقالية في 2004م في أوكرانيا (ومثلها في جورجيا وقرغيزيا) اعتبرت روسيا ذلك منذ البداية محاولة للغرب لتغيير النظم الموالية والصديقة لروسيا في منطقة أوراسيا والبلقان وشرق أوروبا عمومًا، حيث عارض بوتين تولي السلطة في هذه الدول (خصوصًا أوكرانيا) نخبًا موالية للغرب ومعادية لروسيا. وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من الثورة البرتقالية كان مدفوعًا بسبب المظالم الاجتماعية بالأساس وبالكراهية من التبعية لروسيا، إلا أن روسيا قد نجحت في تمكين أحد الموالين لها وهو "فيكتور يانوكوفيتش"[3].

ظلت روسيا المتحكم الحقيقي في أوكرانيا فقد نجح بوتين بفضل ضغوطه السياسية على يانوكوفيتش ووعوده بتعويض ومساعدة أوكرانيا، وعرضت روسيا على أوكرانيا الانضمام في اتحاد جمركي معها بدلًا من الاتحاد الأوروبي، إلا أن المشكلة كانت بالأساس من الداخل فغالبية الشعب تريد الانضمام للاتحاد الأوروبي والابتعاد عن السيطرة الروسية، وبعد اعلان حكومة يانوكوفيتش الانسحاب من التوقيع على اتفاقية التعاون ومنطقة

[1] "عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم"، **مؤسسة RAND**، كاليفورنيا،2017، ص ص: 17- 18.

[2] Jen Kirby and Jonathan Guyer: "The increasingly complicated Russia-Ukraine crisis, explained", **VOX Media**, https://bityl.co/BbaR, Retrieved:07/03/2022.

[3] أحمد أبوزيد: "الأزمة الاوكرانية والحرب الباردة الجديدة: في فهم الواقع الدولي"، **معهد العربية للدراسـات**، مارس2014، ص:

3




التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي تحت زيادة وطأة الضغوط الروسية خرجت انتفاضة جماهيرية كبيرة بعد الاعلان عن عدم التوقيع بيومين فقط[4].

ومن هنا بدأت الأحداث باندلاع سلسلة من الاحتجاجات الشعبية في ساحة كييف في خريف العام 2013م رداً على قرار الرئيس الأوكراني بعدم التوقيع على اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج الشراكة الشرقية الخاص به، ثمّ تحولت هذه الحركة الاحتجاجية ورد الحكومة إلى أعمال عنف ما أدى إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني في ذلك الحين فيكتور يانوكوفيتش[5]؛ ليسيطر ائتلاف من القوات السياسية موالي للغرب على العاصمة، منظماً حكومة انتقالية في حين فر عدد من أفراد النخبة الحاكمة من البلد إلى روسيا؛ فكانت خسارة مفاجئة للنفوذ الروسي في واحد من جيرانها الأكثر الأهمية بالنسبة لموسكو[6].

ونتيجة لذلك سعى القادة الروس إلي إعادة بسط نفوذ موسكو على أوكرانيا والاحتفاظ بالقدرة على السيطرة على توجيه الدولة الاستراتيجي بدلا من انتظار الموقف السياسي في أوكرانيا حتى يستقر، حيث أخذ الرد الروسي شكل عمليتين عسكريتين منفصلتين ومتزامنتين[7].

كانت البداية هي غزو شبه جزيرة القرم وضمّها في أواخر فبراير مارس 2014م، في الوقت عينه أثارت روسيا حركة احتجاجية سياسية سرعان ما تحولت إلى تمرد عنيف في شرق أوكرانيا–لوغانسك والدونتسك– بين فبراير ومايو من ذلك العام.

في هذه الأثناء كانت حكومة أوكرانيا في مرحلة انتقالية بعد الإطاحة يانوكوفيتش. ونتيجة لذلك لم ترد على العملية الروسية عند إطلاقها مما أدى تسهيل مهمة روسيا نسبياً بفعل الارتباك والفوضى اللذين عادةً ما يعقبان أي ثورة على غرار ما حدث في كييف. وفي أعقاب ذلك قامت بعد ذلك روسيا بإعلان استفتاء تقرير المصير يوم 16 من شهر مارس 2014، سبقه اعتماد مشروع قانون من الكرملين مفاده: إمكانية قبول انضمام أي أرض إلى روسيا بناء على رغبة شعبها، وهو ما يؤكد التخطيط المسبق لهذا السيناريو، الذي انتهى بضم جزيرة "القرم" بالقوة تحت زعم وجود استفتاء شعبي أيد الانضمام إلى روسيا، وهو الاستفتاء الذي عارضه سكان

[4] أحمد أبو زيد **مرجع سابق**، ص: 4

[5] Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, **Congressional Research Service.** October 2021, https://fas.org/sgp/crs/row/R45008.pdf, Retrieved:01/03/2022.

[6] عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم، **مرجع سابق**، ص ص: 19– 21.

[7] أحمد أبو زيد، **مرجع سابق**

القرمالأصليون، وهم مسلمو تتار القرم، وانتهى الأمر بتوقيع بوتين يوم الجمعة 20 مارس مرسومًا رئاسيًا بضم جزيرة القرم إلى الفيدرالية الروسية.

تجددت الأزمة بعد انتخاب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عام 2019م، وهو ممثل كوميدي لعب دور الرئيس على التلفزيون ثم أصبح الرئيس الفعلي للبلاد، وكان قد وعد خلال حملته بأنه سيعيد تشغيل محادثات السلام لإنهاء الصراع في شرق أوكرانيا بما في ذلك التعامل مع بوتين مباشرةً لحل النزاع[8].

في البداية رأت روسيا أن زيلينسكي هو مبتدئ سياسي، قد يكون أكثر انفتاحًا على وجهة النظر الروسية، فكل ما تريده روسيا هو أن ينفذ زيلينسكي اتفاقيتي مينسك لعامي 2014 و2015م في مقابل صفقات من شأنها أن تعيد المناطق الموالية لروسيا –إقليم الدونباس الشرقي– إلى أوكرانيا فهذه المناطق تعد حصان طروادة لموسكو لممارسة النفوذ والسيطرة، ولكن زيلينسكي رفض هذه الشروط ولجأ للغرب وتحدث بوضوح عن رغبته في الانضمام إلى الناتو[9]. ومع ميل الرأي العام في أوكرانيا بقوة لدعم الانضمام إلى الهيئات الغربية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، شعرت روسيا وكأنها قد استنفدت كل أدواتها السياسية والدبلوماسية لإعادة أوكرانيا إلى حظيرتها وأنه يتعين عليها التحرك الآن لأنها إذا لم تفعل ذلك فإن التعاون العسكري بين الناتو وأوكرانيا سيصبح أكثر كثافة وأكثر تعقيدًا"[10].

وبناء عليه، شهدت روسيا والغرب اشتدادًا للنزاعات مما أدى إلى عودة أجواء الباردة، حيث إنه بعد انضمام دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى الناتو بدأ توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا وبرامج التكامل للاتحاد الأوروبي بالتأثير على حدود روسيا ومصالحها، التي اعتبرت توغل الناتو الإضافي في محيطها القريب أمرًا غير مقبول تمامًا، واستمرت الصراعات بين روسيا والغرب في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي وكان أكثرها خطورة الحرب الروسية الجورجية عام 2008م، والأزمة الأوكرانية عام 2014م، وكان آخرها هو العملية العسكرية الروسية الأخيرة في أوكرانيا والذي هو استمرار للأزمة التي اندلعت عام 2014م[11].

---

8 Jen Kirby and Jonathan Guyer, **Op.Cit**.

9 **Ibid**.

10 **Ibid**.

11 Zhao, Valdai Discussion Club, **Russia and Its Near Abroad**: Challenges and Prospects. March 2021, https://bit.ly/3tN8QVN, Retrieved:01/03/2022.



الفصل الأول:
أهمية أوكرانيا لروسيا والغرب

أوكرانيا لديها تربة عالية الجودة أو ما يعرف بالتربة السوداء في الجزء الشرقي والجنوب شرقي مما جعلها من أكبر الدول المنتجة للمحاصيل الزراعية، كما أنها غنية بالنفط والمعادن والمناجم مما أدى إلى تطورها في الصناعات الثقيلة لاسيما في إقليم دونتيسك شرق أوكرانيا، بالإضافة إلى ذلك فإنها ممر رئيسي لخطوط الطاقة الروسية والتي تعتمد عليها أوروبا بشكل رئيسي[12].

في المجال النووي اكتسبت أوكرانيا شهرة عالمية عام 1985م نتيجة لكارثة انفجار مفاعل تشرنوبل النووي وبالرغم من خروجه من الخدمة إلا أن أوكرانيا تمتلك العديد من محطات الطاقة النووية؛ حيث إن نحو 45.1% من اجمالي مصادر الطاقة والكهرباء في البلاد يأتي من المصادر النووية والتي هي معرضة لخطر الهجمات العسكرية[13].

فأهمية أوكرانيا لا تقف عند حقيقة أنها ثاني أكبر دولة في أوروبا ويهيمن الجزء الأكبر منها على سهل أوروبا الشرقية، وبالتالي اكسبها موقعها الجيوسياسي أهمية خاصة وجعلها حلقة وصل بين قوتين عظمتين هما القوة الشرقية أي روسيا من جهة والقوى الغربية من جهة أخرى. وهو ما يفسر كون أحد المعاني التي تُعزى لاسم أوكرانيا هو الحافّة، أو التخوم؛ ذلك أن هذه البلاد الممتدة على سهل فسيح، تصل مساحتها إلى أكثر من 600 ألف كيلومتر مربع، وبهذا تعتبر أوكرانيا بمثابة الجدار العازل بين روسيا والدول الأوروبية[14]. وفيما يلي نستعرض بصورة أكثر تفصيلًا أهمية أوكرانيا لروسيا والغرب.

أولًا: أهمية أوكرانيا لروسيا الاتحادية:

تعتبر نخبة بوتين أوكرانيا أولوية وجودية وعمق استراتيجي حاسم بالنسبة لأمن روسيا القومي، وتنبع أهمية أوكرانيا من أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق

---

[12] Balint Stork: "Geopolitical situation of Ukraine and its importance, Security and Defense Quarterly", **War studies University**, March 2015, https://bit.ly/3HZOs93, Retrieved:07/03/2022, PP. 27- 37

[13] **Ibid**, P38.

[14] مصطفي الطالب: "اللعنة الجيوبوليتكية: عقدة الأزمة الأوكرانية والتدخل الروسي"، **مركز رواق بغداد للسياسات العامة**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3J39XqS، ص4

أوروبا والقوقاز والبحر الأسود، ومنع تلك الدولة من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو والسقوط في الفلك الغربي هو هدف رئيسي لروسيا الاتحادية والتي ترى أن أوكرانيا تقع في دائرة نفوذها الطبيعي[15].

ازدادت الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عندما أعلنت أوكرانيا استقلالها في 1991، وعلى الرغم من أن أوكرانيا تعني الكثير لروسيا، بل وللقومية الروسية لأن أوكرانيا في القرن العاشر الميلادي هي المهد الأول للأرثوذكسية الروسية والعديد من الأوكرانيين هم من الناطقين باللغة الروسية، ولكن حينئذ لم تكن روسيا في وضع يسمح لها بتحدي هذا الاستقلال[16].

(1)المصالح الإستراتيجية:

لروسيا ثلاث بوابات رئيسة هم: وسط آسيا، والقوقاز، وأوكرانيا، وتعد الأخيرة هي أخطرها على الإطلاق فعبر السهل الأوكراني، مرّت الجيوش الأوروبية الغازية إلى روسيا[17].

من جهة أخرى يعد البحر الأسود نقطة جيوستراتيجية مهمة في المنطقة لكل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتركيا؛ فمن خلال الوجود في البحر الأسود يمكنهم مراقبة السفن العسكرية والتجارية، وقبل ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام2014 كان لأوكرانيا أطول خط ساحلي على البحر الأسود[18].

بالتالي كان ضم شبه جزيرة القرم لروسيا أمر في غاية الأهمية بالنسبة لروسيا؛ حيث يتواجد الأسطول الروسي في البحر الأسود وتحديدا في سيفاستوبول وهو ما يمنح روسيا ميزة عسكرية تمكنها من تنفيذ مناورات تكتيكية كما فعلت في الصراع الجورجي الروسي، وزادت أهميتها منذ الصراع السوري لأن فقدان الأسطول قاعدة طرطوس في سوريا كان يعني وجود ميناء واحدة فقط لروسيا في المياه الدفيئة وهو ميناء سيفاستوبول[19].

(2)المصالح الاقتصادية:

---

[15] Patrick Kingsley: "The Ukraine Crisis: What to Know About Why Russia Attacked", **The New York Times**, march.2022. https://nyti.ms/3sZOnxP, Retrieved:05/03/2022

[16] بشير نافع: "الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد"، **مركز الجزيرة للدراسات**، مارس2014م، https://studies.aljazeera.net/en/node/3662. تاريخ الدخول2022/02/25.

[17] فيرونيكا حليم: **جيوبولتيك السياسة الخارجية الروسية**: دراسة في أثر الجيوبولتيك في علاقة روسيا بدول الجوار، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية، 2019، ص: 169.

[18] Balint Stork, **Op. Cit**, P.37

[19] **Ibid**, P.37



لعل أولى المصالح الاقتصادية بالنسبة للروس من أوكرانيا تتمثل في انضمامها إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EACU) وهو الأمر الذي قد يضمن تحويل هذا الاتحاد إلى قوة اقتصادية حقيقية، تؤهله ليصبح قوة عسكرية وجيوسياسية في مواجهة الاتحاد الأوروبي وأمريكا من ناحية، والصين من ناحية أخرى، كما أن أوكرانيا هي البلد المماثل لروسيا عرقيًّا وثقافيًّا ودينيًّا، إلى جانب بيلاروسيا، ووجودها في هذا الاتحاد مع عدد سكانها البالغ أكثر من أربعين مليونًا، سيخلق توازنًا أمام باقي البلدان الأعضاء التي تنتمي في غالبيتها إلى العرق التركي، وتدين بالإسلام[20].

كما أن وجود أوكرانيا في حالة تكامل اقتصادي وسياسي وعسكري مع روسيا، يخلق منها بحق قوة عالمية، ويسمح لها بالوجود في الموانئ الدافئة العميقة، ويؤمّن حدودها مع الغرب، ويمكنها من الحديث بقدر كبير من المساواة مع أوروبا والولايات المتحدة والصين، كما سيؤدي هذا التكامل إلى تشجيع بلدان أخرى على حذو حذوها (مولدوفا وجورجيا، على سبيل المثال)، وسد الفجوة السكانية التي يمكن أن تشكل أزمة ديمغرافية كبيرة لروسيا في المستقبل القريب.

ما يعني أن خسارة أوكرانيا، –باختصار– ليست خسارة جيوسياسية وحسب، بل خسارة لجزء من التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية.

ثانيًا: أهمية أوكرانيا للغرب:

شكل موقع أوكرانيا الاستراتيجي كدولة حاجزة ما بين الغرب وروسيا فرصة ذهبية سياسياً للغرب؛ ليس فقط من الناحية الجغرافية، بل من الناحية السياسية والفكرية أيضًا، خاصةً مع ميل أوكرانيا للأخذ بالنموذج الغربي الديمقراطي في حكم البلاد؛ ما بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1991م. ومن ثمَّ تجسدت أهمية أوكرانيا في كونها دولة حاجزة بين روسيا والغرب.

(1)أوكرانيا كدولة حاجزة "سياسيًا وثقافيًا":

على الرغم من محاولات موسكو إغراء كييف بالغاز الرخيص وتقديم الدعم الاقتصادي للدولة الناشئة والدعم السياسي من خلال الانضمام إلى رابطة الدول المستقلة؛ إلا أن الأوكران كانت أعينهم مسلطة على الغرب

---

20 المواجهة الروسية الغربية على حدود أوكرانيا، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، ديسمبر 2021م، https://bityl.co/BGyv، تاريخ الدخول:2022/02/29.

المتقدم اقتصادياً وصناعياً، ويتمتع بالحريات المدنية والسياسية؛ فضلاً عن كونه النموذج الفائز من الحرب الباردة بعد انهيار النموذج الماركسي بسقوط السوفييت[21].

ومن هنا كانت أوكرانيا من ضمن الدول التي اجتاحتها ما اسماه صمويل هنتجتون بالموجة الثالثة للديمقراطية[22] والتي يمكن القول بأنها بدأت مع الانتخابات الرئاسية في عام 2004م، والتي كانت سبباً في اندلاع ما عرف بالثورة البرتقالية؛ نتيجة الاعتراض على فوز يانوكوفيتش المدعوم روسياً، وقد أدت الاحتجاجات التي شلت مؤسسات الدولة مؤقتاً، ولكنها مع الدعم الغربي القوي وكاريزما المنافس المعارض يوتشينكو، كل تلك العوامل وغيرها تضافرت من أجل جعل أوكرانيا دولة آخذة بالنموذج الغربي[23]؛ ما شكل فرصة ذهبية للغرب لاستغلالها كرأس حربة لمد موجة الدمقرطة لاحقاً إلى ديار الروس وآسيا الوسطى؛ ما كان يعني نهاية خطر الروس؛ فدولة روسية ديمقراطية تسير على النهج الغربي، كان من شأنها أن ترفع احتمالات التعاون وربما التحالف مع الغرب في مواجهة الصين آخر معاقل الشيوعية في العالم، ناهيك عن تمكن الغرب من الاستفادة بحجم الثروات الضخمة من الغاز والبترول، والتي تستحوذ على نحو 34% من الطاقة العالمية[24].

من جهة أخرى تصاعدت الأهمية السياسية للغرب من وجود أوكرانيا ديمقراطية مع النمو الصيني لاحقاً وإعلانه لمبادرة الحزام والطريق عام 2014م، التي يمر فرعها البري بالأراضي الأوكرانية قبل الوصول إلى الأراضي الروسية ومن ثمَّ تنطلق باتجاه الغرب، وهي المبادرة التي ترى فيها واشنطن أنها خطوة صينية للسيطرة على الاقتصاد العالمي ومن ثم المنافسة على قمة النسق الدولي[25]، وبالتالي فإنه من الضروري احباط تلك المبادرة

---

[21] "روسيا وأوكرانيا.. نزاع تاريخي ومحطات حرب غير معلنة"، **DW**، ديسمبر 2021م، https://p.dw.com/p/44lCY، تاريخ الدخول: 2022/02/27.

[22] حسين بهاز: "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوربا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً وأوكرانيا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، إبريل 2011م، ص: 132ز

[23] **المرجع السابق**، ص ص: 153- 155.

[24] أميرة الشنواني: "الأزمة الأوكرانية.. والخطوط الحمراء الروسية"، **بوابة الأهرام**، يناير 2022م، https://bit.ly/35iiAPv، تاريخ الدخول: 2022/02/27.

[25] سكاي نيوز عربية: **"ما هو طريق الحرير الجديد الصيني؟"** [ملف فيديو]، (https://youtu.be/xxAILcIOc6k)، مايو 1992م، تاريخ الدخول: 2022/02/28.



الصينية وابعادها بالذات عن الأسواق الأوروبية من خلال أوكرانيا التي هي –من المنظور الغربي– مفتاح السيطرة على المبادرة[26].

(2)أوكرانيا كدولة عازلة جغرافيًا: نظرة إلى الجيوبولتيك

منذ ظهور الإمبراطورية الروسية عام 1721م على يد بطرس الأكبر صار لها هدف أسمى في علاقاتها الخارجية، ألا وهو الوصول إلى المياه الدافئة على سواحل البحر المتوسط، ومن هنا بدأ الغرب في اتباع سياسة حصار روسيا داخل حدودها فقيرة الموارد[27].

وعلى الرغم من سقوط الإمبراطورية الروسية ليحل محلها لاحقاً الاتحاد السوفيتي، الذي سيطر على أوروبا الشرقية والتي كان من ضمنها أوكرانيا وضمن لنفسه تواجد بحري قوي في المتوسط، إلا أن سياسة الاحتواء والحصار الغربية استمرت أيضاً وتدعمت بمدرسة القوة البحرية في الجيوبوليتك بزعامة ألفريد ماهان وسبيكمان؛ فرأى ماهان أن القوى البحرية (ممثلة في الغرب) تتفوق على القوى البرية (ممثلة في السوفييت) من خلال تحكمها في طرق التجارة العالمية، ورأى سبيكمان أن السيطرة على منطقة الهلال الداخلي والتي تضم معظم قارة أوروبا بالإضافة إلى الوطن العربي وإيران يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[28].

وفق هذا المنطق، الذي بنيت على أساسه تحالفات الحرب الباردة، التي كان من أهمها حلف الناتو، الذي كان هدفه الرئيسي هو تطويق السوفييت بشكل كامل من الناحية الغربية ومنع وصولهم إلى مناطق الموارد في الهلال الداخلي، وهو الأمر الذي أثبت فاعلية كبيرة للغرب أثناء الحرب الباردة، وعلى الرغم من سقوط السوفييت إلا أن الحلف ظل قائماً وظلت استراتيجية التطويق قائمة بل وعمل على التوسع نحو الشرق لإحكام الحصار على روسيا الوليدة؛ فشرق أوروبا كانت هي المنطقة التي تاريخيا غزاها الغرب من أجل محاولة احتلال روسيا؛

---

[26] أميرة الشنوانى، **مرجع سابق**

[27] "أهمية القرم الاستراتيجية بالنسبة لروسيا"، **RT**، مارس 2014م، https://bit.ly/35zzpVP، تاريخ الدخول: 2022/02/27.

[28] جاسم سلطان: **جيوبولتيك، عندما تتحدث الجغرافيا**، بيروت، تمكين للأبحاث والنشر، ط1، يناير 2013م، ص ص: 64-67.

نظراً لطبيعة المنطقة السهلية التي تمكن الجيوش من اجتيازها بعكس باقي الحدود الغربية للدولة الروسية؛ فضلاً عن قرب موقع العاصمة موسكو من شرق أوروبا.

وما أن انهار الإتحاد السوفيتي حتى سعى الغرب إلى توسيع حلف الناتو ناحية الشرق؛ فقام بضم كل من المجر وتشيك وبولندا، والذين كانوا جمهوريات سوفيتية سابقة، ولاحقاً أيضاً توسع الناتو ليضم كل من إستونيا ولاتيفيا وليتوانيا وهي الدول التي تقع على الحدود الروسية الغربية مباشرة وكان من بين الدول التي سعى الناتو لضمها هي أوكرانيا نظراً لموقعها الحيوي بالنسبة لروسيا وللأمن القومي الروسي؛ فأوكرانيا تابعة للناتو تجعل العاصمة الروسية في موقع استراتيجي دفاعي ضعيف علاوة على سيطرة الناتو على سواحل جزيرة القرم؛ ما يعني تأزم موقف أسطول البحر الأسود الروسي[29]، وكانت أولى المحاولات التي اتبعها الغرب لاستفزاز الروس هو دفع الحكومة الأوكرانية الجديدة في 2004م لإثارة الوضع القانوني لأسطول البحر الأسود الروسي[*]؛ إلا أن الأمور قد انتهت لاحقاً باتفاقية خاركوف 2010م، والتي بموجبها ضمنت روسيا لنفسها استمرار التواجد العسكري في القرم إلى عام 2042م.

لم تكن تلك المرة الأولى التي حاول الناتو شد أوكرانيا إلى تحالفه لإحكام تطويقه للروس؛ ففي عام 2008م صرح الرئيس الأمريكي بوش بأن عضوية الحلف مفتوحة أمام أوكرانيا وجورجيا، وهو الأمر الذي عارضه بوتين بشده، وقام لاحقاً بدخول الأخيرة؛ ما دفع فرنسا وألمانيا للضغط على بوش لتأجيل تلك الفكرة[30]. وعلى ما يبدو فإن قرار الروس الدخول في الأزمة السورية ونقل العتاد الروسي إلى الشرق الأوسط، قد أقلق الغرب بشدة ورأوا أن موسكو قد ثبتت قدماً في شرق المتوسط –حيث ثروات الغاز– ومن ثم يجب قطع طريق إمدادها لحصارها بهدف القضاء عليها نهائياً وهو ما أدى إلى عودة فكرة انضمام أوكرانيا لتحالف غربي سواء أكان

---

[29] أنظر في هذا الصدد:

- "حلف الناتو.. لماذا تم تأسيسه وكيف توسع في شرق أوروبا؟"، **DW**، فبراير 2022م، https://p.dw.com/p/46kVK، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

- RealLifeLore: "Why Russia is Invading Ukraine" [Video file], (https://youtu.be/If61baWF4GE), Feb 2022.

[*] كانت شبه جزيرة القرم –والتي تضم ميناء سيفاستوبول الذي هو المقر التاريخي لأسطول البحر الأسود الروسي– تتبع روسيا، إلا أن جاء الزعيم السوفيتي نيكيتا خورتشوف عام 1954م لينقل تبعيتها الإدارية إلى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية كهدية؛ ما أدى لاحقاً إلى دخول شبه الجزيرة والميناء حيث القواعد العسكرية للأسطول الروسي تحت السيادة الأوكرانية مع تفكك الاتحاد السوفيتي.

[30] "روسيا وأوكرانيا.. نزاع تاريخي ومحطات حرب غير معلنة"، **مرجع سابق**

الناتو أو الإتحاد الأوروبي أو ربما الإثنين معاً، وهو الأمر الذي عارضته موسكو بشدة مسببة الأزمة الحالية. وبالتالي يمكن القول بأن المصالح الاستراتيجية للغرب تتمثل في استغلال موقع أوكرانيا الاستراتيجي لاستكمال تطويق الروس والاجهاز على تحركاتهم في شرق المتوسط.

(3)المصالح الاقتصادية:

غني عن البيان أهمية البترول والغاز الطبيعي لاقتصاديات دول العالم بشكل عام والغرب الصناعي بشكل خاص، ونتيجة لذلك فإن الغاز والبترول الروسي له وضعه شديد الخصوصية بالنسبة للدول الغربية؛ فروسيا تغطي نحو 40% من احتياج قارة أوروبا من الطاقة[31]، و 80% من تلك الطاقة تذهب إلى أوروبا عبر أوكرانيا؛ ما يبرر رغبة الغرب في الحفاظ على أوكرانيا موالية للغرب على الأقل أو حليفة ضمن أي حلف غربي لضمان استمرار تدفق الطاقة الروسية إلى أوروبا بعيداً نوعاً ما عن السيطرة التامة لموسكو وإن كان ذلك قد لا يحدث فارقاً كبيراً من الناحية العملية؛ حيث أن أوروبا تحتاج الطاقة الروسية ولا يوجد بديل لها في الوقت الحالي يمكن أن ينافسها في السعر وسرعة التوصيل؛ وهو ما دفع بعض الأصوات في أوروبا للمطالبة بضرورة بدء اعتماد أوروبا على الطاقة النظيفة للتقليل من أهمية سلاح الطاقة في يد الروس، وهو أمر يرى خبراء الطاقة أنه غير ممكن في الوقت الحالي[32]؛ حيث أن الطاقة النظيفة تغطي فقط نحو خمس احتياجات أوروبا من الطاقة، وإن كان يجب الإشارة إلى أن دول مثل ألمانيا تغطي الطاقة النظيفة حالياً نحو 42% من احتياجاتها؛ لتصبح بذلك ثالث أكبر الدول اعتماداً على الطاقة النظيفة بعد كل من الدنمارك وأيرلندا بحسب تقرير مؤسسة المناخ المستقلة "أمبر" لعام 2020م.[33].

ومع ذلك فإن الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي يظلان هما عصب الاقتصاد الأوروبي، وتحول أوروبا أو على الأقل الدول الصناعية فيها إلى دول تعتمد بالكامل على الطاقة النظيفة أمر سيستغرق وقتاً ومجهوداً فضلاً عن الجدوى الاقتصادية من وراء كل ذلك، ومن هنا تأتي أهمية أوكرانيا الاقتصادية مكملة لأهميتها السياسية والاستراتيجية؛ فأوكرانيا ديمقراطية تابعة للغرب بإمكانها أن تؤثر في الداخل الروسي وبإمكانها أن تساعد الغرب

---

[31] Logan Nick: “Who has economic interests in Ukraine? It’s not just Russia”, **Global News** March 2014, https://bit.ly/33XPkx1, Retrieved: 28/02/2022.

[32] قسطنطين سميرنوف: " تخلّي أوروبا عن الغاز الروسي ما زال غير ممكن"، **RT**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3HnUv6V، تاريخ الدخول: 2022/02/28.

[33] "لأول مرة.. الطاقة المتجددة تتفوق على طاقة الوقود الأحفوري في أوروبا"، **Euronews**، أغسطس 2020م، https://bit.ly/33XtDNz، تاريخ الدخول: 2022/02/28.

بالتقدم أكثر وأكثر باتجاه روسيا بهدف تغيير الوضع القائم فيها بما يخدم المصالح الغربية، وهو أمر نجح في السابق مع الاتحاد السوفيتي وأدى إلى تفككه من الداخل نتيجة عدة مطالبات شعبية بالديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية على النمط الغربي؛ وهو ما يضيف سبباً آخر لحرص روسيا على عدم اقتراب الغرب من حدودها. جدير بالذكر أيضاً أن أوكرانيا لديها حقول الغاز الخاصة بها والتي تقع في الشرق بالقرب من حدود روسيا باحتياطات تصل إلى 39 ترليون قدم مكعب؛ ما يوضح أيضاً أهمية أوكرانيا الاقتصادية للغرب.

من جهة أخرى فإن أوكرانيا لديها أهمية أخرى من الناحية الاقتصادية لا تقل عن مجال الطاقة، ألا وهي أهميتها في مجال الغذاء؛ فأوكرانيا تعرف بأنها سلة الغذاء بالنسبة لأوروبا، وتصدر نحو 29% من صادراتها الغذائية إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تعد أوكرانيا تاسع أكبر منتج للقمح في العالم، وخامس أكبر منتج للذرة أيضاً، وتشكل الزراعة نحو 10% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي.[34]

وبالتالي فإن سيطرة روسيا على أوكرانيا يمثل مهدداً ليس فقط لأمن الطاقة في أوروبا، بل وأيضاً أمنها الغذائي؛ فضلاً عن التهديد الأمني والاستراتيجي لأوروبا من خلال نجاه موسكو في تأمين قبضتها على الطاقة التي تصل إلى الغرب عبرها، بالإضافة إلى سعيها إلى مزاحمة الغرب على غاز شرق المتوسط، إلى جانب تمكنها من مد نفوذها خارج إطار حدودها الإقليمية؛ ما يجعلها بشكل فعلي قطب جديد في النسق يهدد السيادة الغربية التي استمرت لعقود من بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وفي ضوء تلك المصالح الحيوية كان من الطبيعي أن يسعى الغرب من خلال حلف الناتو والاتحاد الأوروبي إلى التقرب من أوكرانيا وتثبيت حكومات مواليه له فيها تمهيداً لضمها إليه للإجهاز على الخطر الروسي؛ وهو أمر تدركه موسكو جيداً.

[34] صفوان جولاق: " ثروات واسعة وسلة غذاء عالمية.. مخاوف الحرب تهدد صادرات أوكرانيا إلى العالم"، الجزيرة. نت، 12 فبراير 2022، (https://bit.ly/3uT4Gw3)، تاريخ الدخول: 4/ 4/ 2022.

الفصل الثاني:
أبعاد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا

أولًا: العوامل التي هيئت للعملية العسكرية:

تعتبر أوكرانيا مركزية في رؤية بوتين التي تركز على استعادة بعض مظاهر الإمبراطورية التي فقدتها روسيا مع سقوط الاتحاد السوفييتي، هذا علاوة على رؤية بوتين التي تقوم على اعتبار الدولتين بلداً واحداً بالأساس خاصة من الناحية التاريخية، وهو ما يمكن التدليل عليه بقول بوتين نفسه "إن الأوكرانيين والروس كانوا شعبًا واحدًا أو على الأقل سيكونون لولا تدخل القوى الخارجية التي أوجدت جدارًا بين الاثنين".[35]

وعلى ما يبدو، تُظهر روسيا القليل من الاحترام لمبدأ السيادة للدول في فضائها الجغرافي؛ فمنذ تفكك الاتحاد سعى الكرملين بإصرار إلى توسيع سيطرته على أراضي ما بعد الاتحاد السوفيتي، من مقاطعة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدوفا إلى كازاخستان، وأكثر الأمثلة دراماتيكية هي الغزو الروسي لجورجيا في عام 2008م، والأهم من ذلك ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014م وتسليح الانفصاليين في منطقة دونباس الأوكرانية في إصرار واضح على دمج أوكرانيا وكذلك بيلاروسيا في دائرة النفوذ الروسي وعدم السماح لهما بالتحول ناحية الغرب ولذلك فإن إصرار الغرب على أن تحتفظ أوكرانيا بحقها السيادي في الانضمام إلى حلف الناتو، ناهيك عن الاتحاد الأوروبي هو لعنة هذه الأزمة وسببها الرئيسي[36].

في الأشهر الأخيرة رفع بوتين المخاطر من خلال التشكيك علنا في السيادة الأوكرانية ورفض التعامل مع الرئيس الأوكراني، وقد طالب بضمانات أمنية من واشنطن بعدم قبول أوكرانيا وجورجيا في الناتو مطلقا ووضع حد للدعم العسكري الأمريكي والأوروبي لكييف الذي من شأنه أن يشكل تهديدا لروسيا[37].أما بالنسبة لدونباس* ، فقد أشار بوتين إلى المنطقة باسم نوفاروسيا أو روسيا الجديدة وهو مصطلح استخدمته الإمبراطورية الروسية في القرن الثامن عشر.

---

35 Jen Kirby and Jonathan Guyer, **Op. Cit**.

36 Stewart M. Patrick: “The Russia-Ukraine Crisis Could Determine the Future of Sovereignty”, **Council on Foreign Relations**, February 3, 2022, https://on.cfr.org/3CF52dd, Retrieved:28/02/2022.

37 **Ibid.**

* الإقليم الذي دعمت روسيا سيطرة الانفصاليين عليه شرق أوكرانيا عام 2014 ويتكون من مقاطعتين هما لوغانسك ودونيتسك ويعرف باسم إقليم الدونباس الشرقي



من جهة أخرى أوضح وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكين خلال خطاب ألقاه في برلين، فإن بوتين "يضع الأساس للغزو لأنه لا يعتقد أن أوكرانيا دولة ذات سيادة"[38]؛ حيث إن موقف بوتين يتعارض مع مذكرة بودابست وهي تعهد وقع عام 1994م بشكل مشترك بين روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والذي وافقوا فيه على احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها مقابل تخليها عن الأسلحة النووية.[39]

وخلاصة الأمر أن الرئيس الروسي يرى أن الهيكل الأمني الحالي غير مقبول وخطير بالنسبة لروسيا؛ لأنه يظهر سلسلة من العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية القوية بين أوكرانيا والغرب والذي هو معاد بشكل أساسي لروسيا كما ترمز عضوية أوكرانيا المحتملة في الناتو إلى المعضلة الأمنية التي يتصورها بوتين على حدوده الغربية [40].

لذلك فإن ما يريده بوتين هو فك العلاقات بين أوكرانيا والغرب؛ جاعلاً من **أوكرانيا دولة محايدة**[41] –على الأقل– أو تحت السيادة الروسية، وهو الهدف لا يمكن تحقيقه من خلال الإقناع وحده فلن يغير الناتو سياسة الباب المفتوح بالإضافة إلي ذلك يرى الغرب في أوكرانيا نموذجًا للتغيير في المنطقة –بما في ذلك روسيا– لذلك لم يجد بوتين من الخيارات غير القسرية لوقف مسار اندماج أوكرانيا في المؤسسات الغربية سبيل؛ لذا بدأ في استكشاف خيارات قسرية تتجاوز ضم شبه جزيرة القرم واحتلال دونباس إلي استخدام القوة العسكرية لإجبار الغرب على تقليل التزامه تجاه أوكرانيا أو القضاء على قدرة الدولة الأوكرانية على عرقلة روسيا[42].

ولكن السؤال الأكثر أهمية هنا هو لماذا سعت موسكو إلى تصعيد الأمور في أوكرانيا في التوقيت الحالي؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتمثل في إدراك موسكو لأن البيئة الحالية مواتية تماما لتحركها؛ حيث مثلت التطورات السياسية الأخيرة داخل أوكرانيا والولايات المتحدة وأوروبا وروسيا فرصة قد لا تعوض بالنسبة لموسكو للتحرك.

---

[38] Stewart M. Patrick**, Op. Cit**.

[39] **Ibid**.

[40] Liana Fix and MICHEL Kimmage: “What Does Putin Want with Ukraine—and How Does He Plan to Get It?” **German Marshall Fund**, JANUARY 11, 2022, https://bit.ly/3J2Qk29, Retrieved:26/02/2022

[41] للمزيد بشأن حياد أوكرانيا، راجع:

أحمد دياب: "الحياد الأوكراني.. السياقات التاريخية والضرورات السياسية والتصورات المستقبلية"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 3 أبريل 2022، (https://bit.ly/3LIihxg)، تاريخ الدخول: 4/ 4/ 2022.

[42] **Ibid**

أ) على الصعيد الأوكراني:

- أوكرانيا بلد مفكك داخليًّا، وتعاني أزمات اقتصادية صعبة، وتشظِّيًا وتناحرًا بين نخبتها السياسية، وأصبحت عبئًا على الغرب أكثر منها مكسبًا[43].

- على الرغم من مد الغرب أوكرانيا بالأموال والأسلحة إلا أنها ليست في الواقع عضوًا في الناتو، وبالتالي لا يمكنها الاعتماد على الدعم العسكري المباشر من الولايات المتحدة وحلفائها[44].

- أوكرانيا محاطة أيضًا بحلفاء ووكلاء روسيا مثل بيلاروسيا، بل محاطة بروسيا نفسها.

ب) على الصعيد الروسي:

- عززت روسيا موقعها في الجوار في بيلاروسيا وأرمينيا والآن أيضًا في كازاخستان.

- ضمن الرئيس الروسي لنفسه الحق الدستوري في إعادة الترشح في عام 2024م مع عدم توقع معارضة داخلية لمساره نتيجة موجة من القمع.

- تم تصوير التعاون العسكري الأوكراني المتزايد مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا على أنه تهديد خطير للأمن الروسي، لذلك يمكن اعتبار التدخل الآن أقل تكلفة من التدخل في وقت لاحق.

- شبه جزيرة القرم قد ترسخ وضعها داخل الاتحاد الروسي، والمتمردون في شرق أوكرانيا مسيطرون على مواقعهم وسط تنامٍ لقدراتهم العسكرية بفضل دعم موسكو ومساندتها لهم.

- بيلاروسيا التي انتهجت موقفًا بدا محايدًا من الأزمة الأوكرانية– الروسية، وقدمت نفسها لكلا الطرفين– بجانب الغرب– وسيطًا، حتى إن اتفاقيات السلام التي لم يتم الالتزام بها وُقِّعَت على أراضيها عام 2015م، وحملت اسم عاصمتها اتفاقية مينسك، تحول موقفها ليصبح مؤيدًا بشكل صريح لموسكو، بعدما خرجت التظاهرات الشعبية ضد رئيسها ألكسندر لوكاشينكو، ودعم كييف وباقي العواصم الغربية لمعارضيه، وهو ما جعله يشعر بالخيانة حسب وصفه، وباتت روسيا الداعم الوحيد له للبقاء في السلطة[45].

---

[43] أحمد دهشان: "ديسمبر المشؤوم.. كيف أراد بوتين أن يغير قدر روسيا عبر أوكرانيا "، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، يناير 2022، https://bit.ly/3J4M9Tv، تاريخ الدخول:2022/02/25.

[44] Patrick Kingsley, **Op. Cit.**

[45] أحمد دهشان **مرجع سابق**.

ت) على الصعيد الغربي

- أوروبا في خضم تغييرات القيادة؛ حيث إن ألمانيا لديها كثير من الاستحقاقات الداخلية ذات الأولوية في ظل حكومة ائتلافية ضعيفة، فحاليا لديها مستشار جديد وهو "أولاف شولتز" بعد 16 عامًا من أنجيلا ميركل ولا تزال الحكومة الائتلافية الجديدة تحاول ترسيخ سياستها الخارجية، وفرنسا على موعد مع انتخابات رئاسية مقبلة هي الأكثر استقطابًا ربما في تاريخها وباقي دول أوروبا تعصف بها الأزمات المتتالية؛ مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأزمة اللاجئين، وأوضاع اقتصادية صعبة خلفها وباء كوفيد- 19[46].

- كما لا يمكن إغفال أزمة الطاقة التي تعصف بأوروبا في ظل شتاء قارس، ومساومة روسيا التي اشترطت تشغيل خط "نورد ستريم – 2" أولاً لضخ مزيد من الغاز الطبيعي إلى أوروبا[47].

- كما أن الانسحاب الفوضوي من أفغانستان والاضطرابات الداخلية في الولايات المتحدة هي علامات ضعف، هذا بجانب أن الغرب منقسمًا بشأن دور الولايات المتحدة في العالم؛ فلا يزال بايدن يحاول إعادة توحيد التحالف عبر الأطلسي بعد حالة انعدام الثقة التي تراكمت خلال إدارة ترامب.[48]

- هذا بجانب أن الولايات المتحدة، –خلافًا لأزماتها الداخلية والاستقطاب السياسي الحاد الداخلي– أمامها تحدي الصين وسط عدم قدرتها على استعادة قوة تحالفاتها كما كانت عليه في السابق.

وخلاصة القول، أن التصعيد الروسي في الوقت الراهن لا ينبع من فراغ وإنما ثمة عوامل أسهمت في تعزيزه فمن جهة تحسن الوضع الاقتصادي لروسيا، كما أنها تمتعت في السنوات الأخيرة باستقرار سياسي في ظل امتلاك قيادتها الإرادة السياسية والدعم الشعبي المتمثل بتولي الرئيس فلاديمير بوتين زمام القيادة، وقد عاصر بوتين خمسة رؤساء أمريكيين ويدرك الأزمة التي تعانيها الولايات المتحدة في الوقت الراهن، فمن جهة تعاني من انقسامات داخلية، ومن جهة أخرى تعاني من انسحابات عسكرية من "ساحات القتال" التي خاضتها مطلع

[46] أحمد دهشان، **مرجع السابق**

[47] **المرجع السابق**

[48] Jen Kirby and Jonathan Guyer, **Op. Cit.**





الألفية الجديدة، كل هذه العوامل تخلق فرصة مواتية لروسيا لتعيد تموضعها في مجالها الحيوي جيوسياسيًا وعالميًا[49].

ثانيًا: الأهداف الروسية من العملية العسكرية في أوكرانيا:

يمكن أن نفرق بين نوعين من الأهداف فيما يتعلق بالعملية العسكرية الروسية الأخيرة في أوكرانيا؛ وذلك على النحو التالي:

(1)الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

(أ) استعادة مكانتها الدولية:

لدى موسكو رغبة معلنة للتموضع في نطاق الدول العظمى ولاستعادة مكانة الدولة العظمى بعد فقدانها، حيث انتقد الرئيس بوتين في خطابه بمؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية فبراير 2007م وانتقاده الصريح للنظام أحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، تدشينا لدور روسي جديد في النظام الدولي[50]، فقد عادت روسيا في الأعوام الأخيرة إلي الساحة الدولية بشكل نشيط وقامت بحركات مؤثرة في قضايا و أزمات متنوعة ومتعددة الأبعاد والمستويات؛ فانغمست بشكل مباشر في بعضها كفاعل رئيسي كما هو الحال في الأزمة الأوكرانية خاصة منذ قرار ضمها لجزيرة القرم عام 2014، ودخلت كطرف مساند في قضايا أخرى مثل كل من الأزمة السورية والأزمة الفنزويلية، بالإضافة إلي ذلك حاولت لعب دور الوسيط أو المسهل لمسار سياسي وهو ما سعت إليه في أزمة ضرب الناقلات في الخليج و أزمة سد النهضة.[51]

(ب) تحقيق الهيمنة الإقليمية على الجمهوريات السوفيتية السابقة:

كان لانهيار الاتحاد السوفيتي تبعات سلبية شديدة لاتزال تترك بصماتها على معدل الصعود الروسي ومن أبرز تلك التبعات فقدان روسيا عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة وكان بعضها يمثل ظهيرا قويا

---

[49] "الأزمة الأوكرانية والتصعيد الروسي ... إمكانيات المفاوضة واحتمالات المواجهة"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، فبراير 2022، https://bit.ly/3CBLaal، تاريخ الدخول:2022/02/28.

[50] نورهان الشيخ: "الاستجابة المرنة: موسكو في المعادلات الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للأبحاث والدراسات، العدد219، المجلد: 55، يناير 2020، ص ص: 25- 26.

[51] أحمد حسن: "ركائز العودة ومقومات الاستمرار: قراءة في الداخل الروسي"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للأبحاث والدراسات العدد219، المجلد: 55، يناير 2020، ص: 9.

لموسكو، فضلا عن التداعيات الجيوستراتيجية لتقلص المساحة الجغرافية وبالتالي انكماش العمق الاستراتيجي للدولة؛ وهو ما يفسر سعى موسكو للحيلولة دون اندماج أوكرانيا ثاني أهم جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مع الغرب.[52]

(ت) التصدي لتهديدات الغرب لأمنها القومي وقف توسع الناتو شرقاً:

لقد كان رد الفعل الروسي في التعامل مع الأزمة الأوكرانية ولجوئها إلى القوة العسكرية رد فعل طبيعي لما أدركته القيادة الروسية من التهديد الواقع على المصالح الروسية الماثلة في الأراضي الأوكرانية؛ فقد أرجع بوتين انهيار اتفاق فبراير 2014 إلى مؤامرة غربية تسعى إلى تحجيم القوة الروسية، والقضاء على القواعد العسكرية الموجودة في القرم في ميناء سيفاستبول، كما أن تنصيب حكومة موالية للغرب بعد عزل الرئيس الموالي لروسيا، جعل بوتين يرسم سيناريوهات تأول جميعها إلى جذب أوكرانيا ناحية الغرب وجعلها قوة معادية للنظام الروسي في محيطها الإقليمي، كما رأى بوتين أن هذه الحكومة سوف تتحرك وفقاً لأهواء الغرب التي تسعى إلى القضاء على الدور الروسي الطموح والعمل على قمع الأقليات الروسية، خاصة بعد إصدار الإعلان الدستوري الخاص بإلغاء اللغة الروسية كلغة ثانية للبلاد وجعل اللغة الأوكرانية هي اللغة الأساسية، ومن هنا كان الإدراك الروسي لمدى الخطر الذي يتهدد نفوذها الإقليمي، ومحاولة من الحكومات الغربية لخلق حكومات موالية لها في المحيط الخلفي لروسيا[53].

بالإضافة إلى ذلك تعتبر روسيا توسع الناتو شرقاً تهديداً أمنياً صريحاً ينبغي مجابهته لأن ذلك يأتي ضمن استراتيجية غربية تهدف إلى احتواء التهديدات الروسية المحتملة، حيث كان الناتو يعمل على توسيع نفوذه في أربع موجات من انضمام دول أوروبا الشرقية للحلف حدثت كلها خلال عهد بوتين، تمثلت في ضم دول البلطيق وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وبلغاريا عام 2004، وكرواتيا وألبانيا عام 2009، والجبل الأسود عام 2017، ومقدونيا الشمالية عام2020.[54]

ولم يكن بمقدور روسيا في ذلك الوقت صد هذه الموجات، لكنها أصبحت تشعر الآن أن الفرصة أمامها متاحة لتحسين موقفها في حدودها الغربية، وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بتطويقها وإخضاعها لمعادلة

---

[52] سامح راشد: "روسيا قوة عظمى محتملة"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للأبحاث والدراسات، العدد219، المجلد: 55، يناير 2020، ص ص: 3– 4.

[53] عبير عبد الفتاح: "مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الأزمة الأوكرانية 2013 – 2015 "، **المركز الديمقراطي العربي**، أغسطس 2016م، https://bit.ly/3J4xbwR، تاريخ الدخول: 2022/02/28م.

[54] الأزمة الأوكرانية والتصعيد الروسي ... إمكانيات المفاوضة واحتمالات المواجهة، **مرجع سابق**

الأمن الغربي على حسابها، ومن هنا حددت روسيا مجالها الحيوي ليشمل حدود ما بعد الاتحاد السوفييتي، وبنت في سبيل ذلك استراتيجيتها القائمة على "منع نشوء بيئة معادية في مجالها الحيوي"، وما يعنيه ذلك من ضرورة أن يتخلى جيرانها في شرق أوروبا عن أفكار الانضمام لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ويعد الغزو الروسي لجورجيا عام 2008 لحظة فارقة في التعبير عن التوجهات الروسية الجديدة.[55]

(2) الأهداف المباشرة للعملية:

لقد أعطى بوتين نفسه مجموعة من الخيارات لتحقيق حالة أوكرانيا المحايدة أو العاجزة حيث يعتبر أساس منهجه هو القوة العسكرية لروسيا ويأتي بعدها الجانب الاقتصادي والتجسس أو التدخل عبر الهجمات الإلكترونية؛ فبينما الحرب هي المسار الذي اختاره بوتين بالفعل لذلك لا يمكن أن تكون حربًا صغيرة فإن الحد الأدنى من الأهداف هو الإطاحة بالحكومة الأوكرانية وتنصيب زعيم موالي لروسيا[56]. وعلى ذلك حددت روسيا مجموعة من الأهداف للعملية العسكرية:

(أ) السيطرة على إقليم الدونباس بكامله، وخلق طريق بري يربط روسيا بشبه جزيرة القرم، وفرض حصار بري وبحري على أوكرانيا، وتدمير عتادها العسكري في إطار قرار موسكو الذي أعلنه بوتين بنزع سلاحها بالقوة، وسيطرة القوات الخاصة الروسية على عدة جيوب مهمة وحيوية في الداخل الأوكراني[57].

(ب) إظهار ضعف وعجز الولايات المتحدة والغرب عن حماية أوكرانيا، أو التدخل العسكري المباشر لإزالة الأوهام التي سوقت لها الحكومة الأوكرانية وحلفاؤها بأن الغرب يقف خلف كييف.

(ت) تحريك الشارع الأوكراني ضد الحكومة الحالية وإسقاطها، وتولي حكومة موالية لها تتفاوض معها، أو التوصل إلى اتفاق مع الغرب يفضي إلى تقديم حكومة كييف طلبًا تعلن فيه تخليها عن الانضمام إلى الناتو، ونزع سلاحها، وجميع قدراتها النووية التي تمكنها مستقبلًا من صنع قنبلة، وتحولها إلى دولة محايدة، مقابل تعهد من موسكو بالحفاظ على وحدة أراضيها[58].

---

[55] **المرجع السابق**

[56] "الهجوم الروسي على أوكرانيا.. غزو أم عملية جراحية؟"، **مركز الدراسات العربية اللآوراسية**،24فبراير 2022، https://bit.ly/3tRbCcl، تاريخ الدخول:2022/02/29.

[57] **المرجع السابق**

[58] **المرجع السابق**

كما سيكون الهدف الأكثر اتساعًا هو غزو أوكرانيا بالكامل ثم احتلالها أو المطالبة بالتفاوض على استقلالها وفقًا لشروط بوتين[59].

أما الخيار الأخير والذي يعكس بعض إستراتيجية روسيا في سوريا، يتمثل في تحويل أوكرانيا إلى دولة فاشلة من خلال التدخل العسكري والتخريب الداخلي، مما يؤدي إلى أزمة المهاجرين التي من شأنها أن تصبح صداعا لأوروبا[60].

إذن يمكن القول إن بوتين لا يحتاج إلى النجاح في بناء الدولة أو الاستعمار في أوكرانيا، وإنما يكفيه فقط إفشال أوكرانيا الحالية، بحكومتها ذات الميول الغربية.

ثالثًا: تطورات "العملية العسكرية" على الأرض:

اتبع بوتين تكتيكات غير تقليدية ضد أوكرانيا منذ عام 2014م، تُعرف باسم الحرب "الهجينة"، مثل الميليشيات غير النظامية والقرصنة الإلكترونية والمعلومات المضللة، ساهم ذلك في زعزعة استقرار أوكرانيا وتقويضها من خلال الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية وحملات التضليل ومن خلال الهجمات الالكترونية استطاع أن يحدد مناطق البنية التحتية العسكرية في أي أوكرانيا بشكل دقيق[61].

نقل بوتين الوحدات العسكرية من حدود روسيا مع الصين وأظهر ثقته في علاقاته مع بكين حيث تقوم القوتان في الواقع بالتنسيق لإعادة تشكيل النظام العالمي لصالحهما على الرغم من أن علاقاتهما لا ترقى إلى مستوى تحالف رسمي[62]. وهو ما ترك الولايات المتحدة تتصارع مع خصمين في وقت واحد في أجزاء متباينة جغرافيًا من العالم، وبذلك تواجه إدارة بايدن الآن قرارات كبيرة بشأن ما ينبغي أن تفعله لزيادة تأثيرها عالميا وأيضا زيادة الإنفاق العسكري ومطالبة الحلفاء بالمزيد من المساهمة ونشر قوات إضافية في الخارج وتطوير مصادر طاقة أكثر تنوعًا لتقليل اعتماد أوروبا على موسكو.

---

59 Nigel Gould-Davies, **Op. Cit**.
60 **Ibid**
61 Jen Kirby and Jonathan Guyer, **Op. Cit**.
62 Michael R. Gordon: "Ukraine Crisis Kicks Off New Superpower Struggle Among U.S., Russia and China", **The wall street Journal**. Feb. 23, 2022, https://on.wsj.com/3MEoBHc, Retrieved:28/02/2022



على الجانب الآخر واصلت روسيا تعزيز قواتها في بيلاروسيا والقرم وعلى طول الحدود مع أوكرانيا منذ أوائل نوفمبر 2021[63]، حيث تم نشر نحو 100000 جندي ومعدات عسكرية روسية في غرب روسيا وشبه جزيرة القرم، وتم نشر المزيد من القوات في بيلاروسيا لإجراء تدريبات عسكرية من القرب من الحدود الأوكرانية[64]، ليقوم بوتن بعد ذلك بالاعتراف باستقلال منطقتي دونيتسك ولوغانسك شرق أوكرانيا في 21 فبراير 2022م، ثم أرسل القوات الروسية إليهم تمهيداً أصبحت لغزو أوسع.[65]

بدأت روسيا العملية العسكرية فجر يوم الخميس 24 فبراير 2022م انطلاقا من اقليم الدونباس الشرقي الذي اعترفت به للتو، وسبق ذلك هجمات الكترونية لمواقع الحكومة الأوكرانية على الانترنت، مع إغلاق المجال الجوي الأوكراني والتحرك باتجاه كييف من ثلاث محاور، من الشمال وهي دولة بيلاروسيا ومن الجنوب حيث شبه جزيرة القرم، ومن الشرق وهو إقليم الدونباس.[66]

حاصرت روسيا أوكرانيا من الشمال والشرق والجنوب وطالبت بضمانات بأن الغرب يعرقل محاولة كييف للانضمام إلى الناتو[67]، حيث تسعى روسيا في حقيقة الأمر بأن يقبل الغرب حق روسيا في تقرير مستقبل أوكرانيا ويكشف عن استعداده للاستسلام للضغط الروسي في هذا الشأن[68]، وإعلان أن روسيا لديها القدرة العسكرية لفرض إرادتها رغم الاعتراضات الغربية والعقوبات الاقتصادية.

فيما أمضى الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" معظم الأشهر القليلة الماضية السابقة للغزو العسكري في اتباع سياسات خلافية تخاطر بإضعاف البلاد مع تعزيز قبضته على السلطة بدلًا من حشد العديد من القوى السياسية المختلفة في البلاد لتتحد في مواجهة التهديد الذي يلوح في الأفق بغزو روسي واسع النطاق.

---

63 “Russia Crisis Military Assessment: What would a ground offensive against Ukraine look like? Watch the skies”, **Atlantic council**, February 9, 2022, https://bit.ly/35Qt2OD, Retrieved:22/02/2022

64Philip Brien, Philip Loft: “Ukraine crisis 2022: Aid and refugees”, **The House of Commons Library**, ,28February 2022, https://bit.ly/3I2Yq9y, Retrieved:01/03/2022

65 مصطفي الطالب، **مرجع سابق**، ص: 15

66 **المرجع السابق**، ص: 15.

67 Kira Rudik: “With Putin poised to invade, Zelenskyy must prioritize Ukrainian unity”, **Atlantic council**, February 8, 2022, https://bit.ly/3KAsivQ, Retrieved:03/03/2022

68 Nigel Gould-Davies: “Russia’s choices and the prospect of war in Ukraine, The International Institute for Strategic studies”, **IISS**, 8th February 2022, https://bit.ly/3I4f5JO, Retrieved:27/02/2022.



وبالفعل دخلت القوات الروسية أوكرانيا في 24 فبراير 2022م وشنت هجمات في جميع أنحاء البلاد وحاصرت العاصمة كييف، حيث ترى روسيا أن الإجبار هو الملاذ الأخير بعد أن فشلت أشكال النفوذ المألوفة في منع أوكرانيا من الانجراف أكثر نحو الغرب.

الفصل الثالث:
مواقف دول الغرب من الأزمة الأوكرانية

إن الأزمة الاوكرانية (أو الصراع الروسي الأوكراني) يمس مصالح العديد من الدول، ليس فقط الدول المجاورة، بل إنها تمتد لتشمل الدول الاوروبية وصولا الى الولايات المتحدة – زعيمة المعسكر الغربي- بل يكاد يؤثر ذلك الصراع على دول العالم أجمع حيث انه يمكن ان يغير من شكل النسق الدولي، ويقلب الموازين التي استمرت شبه مستقرة لفترة ليست بقليلة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ازدادت في الاستقرار بعد انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي (المعسكر الشرقي) والولايات المتحدة الأمريكية (المعسكر الشرقي)، والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي وانفصال العديد من الدول من ذلك الاتحاد (ما يقارب السبعة عشر دولة) من بينهم أوكرانيا.

وكان الناتو قد عزز من وجوده على الجانب الشرقي بأربع وحدات قتالية متعددة الجنسيات، وتشمل استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا وبولندا، بعد قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية إليها بشكل غير قانوني في 2014م. كما قرر الحلف زيادة وجوده في منطقة البلطيق ورومانيا وبلغاريا بعد تصاعد التوترات مع روسيا في الأشهر الأخيرة.[69]

وبعد أن اتخذ قرار الهجوم والسيطرة على أوكرانيا في فجر يوم ٢٤ فبراير 2022م، تلاقت الدول الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة صفعة قوية، رغم أنهم كانوا يعلمون بنوايا الدب الروسي، وكان هناك العديد من التحذيرات الصادرة من البيت الأبيض، بخصوص نوايا روسيا بالهجوم على أوكرانيا، ووجد العديد من الشواهد منها احتشاد الجنود الروس على الحدود الروسية–الاوكرانية بأكثر من ١٣٠ ألف جندي روسي وبدء تدريبات عسكرية مكثفة.

وفي النقاط التالية سنوضح موقف دول الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي) من الأزمة الأوكرانية، وتوضيح الخيارات المتاحة أمامهم، وتحليل المواقف والاجراءات المتخذة إبان تلك الأزمة.

أولاً: التدخل العسكري:

---

[69] " روسيا وأوكرانيا: ما الهدف من تأسيس الناتو ولماذا لا يريد التدخل عسكريا في مواجهة الغزو الروسي؟"، **BBC عربي**، مارس 2022م، https://bbc.in/3N88mCi، تاريخ الدخول: 2022/03/07م.

كانت الولايات المتحدة قد صرحت على لسان رئيسها جو بايدن بأنها لن تدخل عسكريا داخل أوكرانيا، بل وقد طلب من المواطنين الأمريكيين المقيمين في دولة أوكرانيا بالرحيل فورا قبل اندلاع الازمة، وأكد أنه لن يرسل جندي أمريكي واحد الى الاراضي الاوكرانية[70]. وقد تبعه في ذلك القرار دول الاتحاد الأوروبي، حيث إنه لا يوجد اي نية من ناحية دول الغرب أن يتورطوا في حرب مع دولة نووية كبيرة –روسيا– من أجل دولة مثل اوكرانيا. ولا يوجد أدل على ذلك أكثر من تصريح وزيرة الدفاع الالمانية كريستين لامبريتش بعد اجتماعها مع أعضاء البرلمان الالماني بخصوص كيفية مساعدة أوكرانيا على مواجهة العملية الروسية المحتملة، حيث أعلنت وزارة الدفاع الالمانية في يناير انها سترسل خمسة آلاف خوذة للجنود الأوكرانيين دعم من ألمانيا للجهود العسكرية الأوكرانية في مواجهة الجيش الروسي[71]. والشاهد هنا هو أنه لا المانيا أو غيرها من دول الغرب على استعداد لمواجهة الجيش الروسي من أجل أوكرانيا.

ورغم أن الدول الاوروبية أعلنت دعمها لأوكرانيا إلا أنه بعد بداية العملية الروسية؛ وجدت نفسها وحيدة في وسط المحيط بحاجة لطوق النجاة، بلا رد من الدول الأوروبية وهو ما دفع الرئيس الأوكراني لاتهام دول الغرب بعدم مساندتهم لبلاده بالشكل الكافي تجاه الهجوم الروسي، مطالبًا العرب بالرد بتحركات مستعجلة لتثبت أن سيادة أوكرانيا خط أحمر وأن الهجوم الذي تشنه القوات الروسية ليس ضد أوكرانيا فقط، بل كل أوروبا[72].

ومن هنا يبدو أن الغرب قد بدأ في التراجع عن سياسة عدم المساعدة إلى المساعدة على استحياء؛ فبداية من الولايات المتحدة التي سبق لها وأن قدمت اسلحة لكييف بقيمة ٦٥٠ مليون دولار، اقرت عزمها على تقديم مساعدات عسكرية اضافية وصفتها بالنوعية لأوكرانيا بقيمة 350 مليون دولار[73]. أما المانيا التي رفضت تقديم مساعدات عسكرية بطريقة مباشرة لكييف فها هي تتحرك وتسلم ألف قاذفة صواريخ مضادة للدبابات، و500

---

[70] "البيت الأبيض: الولايات المتحدة لن ترسل قواتها إلى أوكرانيا لمحاربة روسيا تحت أي ظرف من الظروف"، **RT**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3ufXY31، تاريخ: 2022/03/07م.

[71] "5 آلاف خوذة من ألمانيا للجيش الأوكراني.. و"تحالف الراغبين" يبحث إرسال قوات لشرق أوروبا"، **CNN بالعربية**، يناير 2022م، https://cnn.it/3JtYu3B، تاريخ الدخول: 2022/03/07م.

[72] " الرئيس الأوكراني يُحذر الغرب: الحرب ستطرق أبوابكم إن لم تساعدونا"، **CNN بالعربية**، فبراير 2022م، https://cnn.it/3JmXRsG، تاريخ الدخول: 2022/03/07م.

[73] "مساعدات عسكرية أميركية لأوكرانيا بقيمة 350 مليون دولار"، **الحرة**، فبراير 2022م، https://www.alhurra.com/alhrb-ly-awkranya/، تاريخ الدخول: 2022/03/07م.

صاروخ ارض جو من طراز ستينغر، و9 مدافع هاوتزر[74]، لتنضم إليها قائمة دول أوروبية أخرى كانت سباقة في تقديم الدعم اللوجيستي والعسكري لأوكرانيا التي تواجه هجمات متعددة من قبل القوات الروسية، وبالنسبة لفرنسا فإنها قد صرحت بأنها ستزيد من دعمها للجيش الأوكراني بتسليمها مزيدا من المعدات العسكرية، هذا إلى جانب بلجيكا التي قررت دعم القوات الاوكرانية ب 2000 رشاش[75]، وهولندا أيضًا التي تعهدت بتأمين 200 صاروخ ارض-جو ستينغر[76]، كما أعلنت السويد عن أنها ستقوم بتقديم خمسة آلاف صاروخ مضاد للمدرعات[77].

ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تقف دول الغرب مكتوفة الايدي من الناحية العسكرية، ولا تتدخل عسكريا في الصراع، فقد قاموا بنشر قوات في دول حلف الناتو القريبة حدوديا من أوكرانيا حتى يقيموا ما يمثل درع يمنع التمدد الروسي في شرق أوروبا، ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها، فإن تواجد الناتو في شرق أوروبا يتمثل فيما يلي:

1) دول البلطيق وبولندا:

توجد وحدات قتالية متعددة الجنسيات لدى الناتو في استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا تسمى "الوجود الأمامي المعزز". وتضم هذه الوحدات ما يقرب من 4000 جندي من دول الناتو[78].

وتقود الولايات المتحدة القوات في بولندا، بالإضافة إلى وجود قوات من كرواتيا ورومانيا وانجلترا. بينما تقود بريطانيا وحدات الناتو إستونيا، وتضم قوات من الدنمارك وفرنسا وأيرلندا. بالإضافة لذلك تقود

[74] France 24 Arabic : " ألمانيا تزود أوكرانيا بألف صاروخ مضاد للدبابات و500 صاروخ أرض جو"، [ملف فيديو] ، (https://youtu.be/YZFujXZwQWI)، تاريخ النشر: 27 فبراير 2022م، تاريخ المشاهدة: 2022/03/07م.

[75] "بلجيكا ترسل 2000 مدفع رشاش و3800 طن وقود لدعم أوكرانيا وتعتزم نشر 300 عسكري في رومانيا"، **بوابة الأهرام**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3tpGQsk، تاريخ الدخول: 2022/03/07م.

[76] " هولندا ترسل 200 صاروخ ستينجر مضاد للطائرات إلى أوكرانيا"، **بوابة الأهرام**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3L0XnJ6، تاريخ الدخول: 2022/03/20.

[77] أحمد قاسم: "السويد تتخذ قرارًا استثنائيًا بمنح أوكرانيا 5 آلاف قاذفة مضادة للدروع"، **صدى البلد**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3qnj7ad، تاريخ الدخول: 2022/03/07م.

[78] “Boosting NATO’s presence in the east and southeast”, **NATO official website**, Feb 2022, https://bityl.co/BP7P, Retrieved: 08/03/2022.



ألمانيا، وحدات الناتو في ليتوانيا، حيث تتكون من جنود من بلجيكا والتشيك وأيسلندا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج. أما الوحدات الموجودة في لاتفيا فتقودها كندا وتضم جنوداً من ألبانيا، والتشيك، وأيسلندا، وإيطاليا، والجبل الأسود، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا.

كما تنتشر وحدات الدبابات ووحدات الدفاع الجوي والمراقبة والاستخبارات في دول البلطيق وبولندا. وتقوم مقاتلات الناتو بدوريات جوية في المنطقة. وتتولى قيادة الحلفاء الجوية في ألمانيا مهمة قيادة الدوريات الجوية لحلف الناتو في المنطقة. كما تقوم قوات متعددة الجنسيات بمهمات عديدة للحلف في بحر البلطيق، وفي هذا الإطار تُنفذ دوريات في المنطقة الموجودة تحت سيادة الدول الأعضاء بالحلف وفي المياه الدولية[79].

2) رومانيا وبلغاريا:

يتمثل العنصر الرئيسي لوجود الناتو في رومانيا في القوات البرية، ويصل تعدادها إلى حوالي 4000 فرد، وتقوم رومانيا وبلغاريا بالدوريات الجوية بنفسها، وأحيانا يدعم الحلفاء بالناتو هذه المهمة بإرسال طائرات حربية. علاوة على هذا توجد قوات أمريكية في قواعد عسكرية مختلفة في رومانيا وبلغاريا. ويخطط الناتو لتعزيز وجوده في هذين البلدين، إلا أنه لم يتوصل بعد لقرار نهائي.

3) تعزيزات عسكرية لمناطق شرق وجنوب شرق أوروبا:

أعلن الناتو أنه سيرسل طائرات وسفنًا حربية أخرى إلى شرق وجنوب شرق أوروبا في خطوة تعزيزية لأنظمة الردع والدفاع. وفي هذا الإطار سترسل الدنمارك فرقاطة إلى بحر البلطيق بالإضافة إلى أربع مقاتلات من طراز إف- 16 إلى ليتوانيا لدعم الدوريات الجوية لحلف الناتو في المنطقة.[80] كما وصلت مقاتلات أمريكية من طراز إف- 15 لقاعدة أماري الجوية إستونيا. وستكون مهمتها تعزيز الدوريات الجوية للناتو بدول البلطيق.

[79] “NATO’s Enhanced Forward Presence”, **NATO fact sheet,** Feb 2022, PP. 1- 3

[80] "استعراض الناتو شرقا لن يؤثر على خطط بوتين | صحيفة العرب"، **موقع نبض الإخباري،** فبراير 2022م، https://bityl.co/BV7b، تاريخ الدخول: 2022/03/09م.



بالإضافة لذلك تخطط إسبانيا لإرسال مقاتلات إلى بلغاريا، كما سترسل سفنا حربية إلى المنطقة لدعم القوات البحرية للحلف. كذلك أعلنت فرنسا عن استعدادها لإرسال قوات إلى رومانيا، وأعلنت هولندا أنها سترسل مقاتلتين من طراز إف – 35 إلى بلغاريا للمشاركة في الدوريات الجوية اعتبارًا من أبريل المقبل[81].

4) حاملة طائرات أمريكية بالمتوسط:

بالإضافة إلى شرق وجنوب شرق أوروبا يتواجد الناتو أيضاً في البحر المتوسط، ومؤخراً انطلقت تدريبات "نبتون سترايك 2022" البحرية في المتوسط بمشاركة حاملة الطائرات الأمريكية هاري ترومان. وبتلك التدريبات البحرية، تتم عملية نقل المجموعة الهجومية التابعة لحاملة الطائرات ترومان إلى قيادة الناتو في سابقة هي الأولى من نوعها منذ الحرب الباردة. وتقوم السفن الحربية التابعة لقيادة قوات الهجوم والدعم البحرية بحلف الناتو إلى جانب الأسطول السادس الأمريكي بدوريات في البحر المتوسط[82].

وعقب ازدياد التوتر مع روسيا أصدرت الإدارة الأمريكية تعليمات للمجموعة الهجومية التابعة لحاملة الطائرات بالبقاء في المتوسط لتقديم ضمانات أمنية للدول الأوروبية. وبدلاً من انتقال حاملة الطائرات ترومان والسفن الخمسة التابعة لها إلى منطقة القيادة المركزية التي تضم شمال شرق إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا تقرر بقاءها في منطقة العمليات الأوروبية، بل إن الولايات المتحدة قد أرسلت مؤخرًا طائرتها المعروفة بيوم القيامة إلى بريطانيا؛ كجزء من خطة الرئيس الأمريكي لإبراز التضامن الأوروبي تجاه التحركات الروسية، وهي طائرة مصممة بالأساس لتحمل حرب نووية وهي من طراز E4–B.[83]

ثانيًا: العقوبات الاقتصادية

[81] "بسبب التوترات مع روسيا.. الناتو يعزز وجوده شرقي أوروبا"، **وكالة أنباء الأناضول**، فبراير 2022م، https://bityl.co/BV84، تاريخ الدخول: 2022/03/09.

[82] **المرجع السابق.**

[83] DARREN BOYLE: "'Doomsday' Boeing 747 dubbed 'Flying Pentagon' that was designed in 70s for US military leaders in case of nuclear war is deployed to England during President Joe Biden's NATO summit in Brussels", **Dailymail**, March 2022, https://bityl.co/BV8z, Retrieved: 09/03/2022.

تعتبر العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة ودول أوروبا هو الخطر الأكبر الذي يجب أن تخشاه روسيا. ولكنها –في ذات الوقت– ليس بالأمر الجديد على روسيا؛ فهو سيناريو مكرر لما تم بعد قرار روسيا بضم شبه جزيرة القرم منذ ٨ سنوات (عام 2014)؛ فلم تواجه روسيا أي صعوبات أو تحديات عسكرية، لكن على الجانب الآخر تأثرت اقتصاديا من العقوبات الاقتصادية الضخمة التي فرضت عليها، حيث كان حجم العقوبات ونطاقها مفاجئا بالنسبة لها، وتأثر الاقتصاد الروسي حينها لأنه لم يكن جاهز للتكيف مع هذا الشكل من العقوبات خصوصا ان وقتها كان هناك هبوط في أسعار النفط (من أكبر الصادرات الروسية ومن أهم مصادر دخلها).

تلك العقوبات شملت تجميد أصول، وحظر نقل تكنولوجيا، واستهداف شركات طاقة ومؤسسات مالية روسية، وقد اضرت الاقتصاد الروسي بشكل كبير، وضيقت الخناق عليه، وكانت أحد اسباب انكماش الاقتصاد الروسي في الفترة الأخيرة (بعد أن كان يقترب من 2.3 تريليون دولار في عام 2013م، إلا أنه بعد هذه العقوبات لم يتجاوز حاجز 1.3 تريليون حتى عام 2020م، أي أن حجم الناتج الإجمالي الروسي قل بنسبة تريليون دولار في خلال 7 سنوات فقط)، تراجع في نمو الاقتصاد الروسي بواقع 2.5% منذ العقوبات التي فرضت عام 2014م[84].

وما جعل تلك العقوبات السابقة مؤثرة على الاقتصاد الروسي هي طبيعة النظام نفسه المعتمدة بشكل شبه كامل على الأسواق المالية الدولية التي تحكمها المؤسسات المالية الامريكية، إلى جانب اعتمادها الشديد على الدولار في المعاملات الخارجية. ولكن مع تصاعد الأمور، وإدراك الغرب أن روسيا على وشك اجتياح أوكرانيا عسكريًا لجأ الغرب إلى فرض عقوبات اقتصادية فريدة من نوعها وقد تمثلت في:

1) استهداف المؤسسات والأفراد:

فمن حيث البداية قامت الولايات المتحدة في يوم 22 فبراير، بفرض عقوبات على بنك التنمية الروسي (VEB–Vnesheconombank)، والبنك التجاري الروسي بروموسيفيازبنك PSB[85]؛ بهدف إجبار

---

[84] "إحصـــاءات البنك الدولي عن الناتج المحلي لروســـيا"، **موقع البنك الدولي**، 2020م، https://bityl.co/BV9O، تاريخ الدخول: 2022/03/09

[85] "وزارة الخزانة الأمريكية تفرض تكاليف اقتصادية فورية ردا على الإجراءات في منطقة دونيتسك ولوغانسك"، **الموقع الرسمي لوزارة الخزانة الأمريكية**، فبراير 2022م، https://bityl.co/BWC4، تاريخ الدخول: 2022/03/10م

الإدارة الروسية على التراجع عن اتخاذ قرار دخول أوكرانيا. وفي اليوم التالي قام الرئيس الامريكي بايدن بفرض عقوبات على الشركة الروسية صاحبة مشروع خط أنابيب الغاز الواصل بين روسيا والمانيا مباشرة والذي يعرف ب "نورد ستريم 2"، وهي شركة تابعة لشركة غاز بروم التي تمتلكها الحكومة الروسية، وجاء هذا القرار بعد يوم واحد من قرار الحكومة الألمانية بوقف تراخيص إجراءات الخط الذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد[86].

ومع إعلان روسيا عن عمليتها العسكرية، صرح بايدن بأنه سيعاقب اثنين من أكبر البنوك الروسية وهم سبير بنك (الذي يتم من خلاله دفع نصف الأجور والمعاشات)، وفي تي بي بنك، الذي تعتمد عليهم المؤسسات الروسية الكبرى في احتياجاتها من الدولار والعملات الاجنبية، وتنفيذ العديد من المعاملات المالية، ودفع مصاريف الخدمات الحكومية من خلالهم. هذا علاوة على منعهم من الوصول والتعامل مع الأسواق المالية الغربية أي قامت الإدارة الأمريكية بعزلهم عن النظام المالي الغربي؛ وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي لشلل مؤقت في النظام المالي في روسيا، والأهم هو زيادة ردة الفعل الشعبي ضد قرارات الرئيس الروسي بوتين[87].

وفي اليوم التالي أعلنت دول الاتحاد الأوروبي –ولأول مرة– عن عقوبات تستهدف الرئيس الروسي بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف شخصيا؛ حيث شملت تجميد اصولهم شخصيا في الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا التي انضمت للقرار هي الأخرى. كما تم استهداف الكيانات الاقتصادية الكبيرة ورجال الاعمال المحيطين بالرئيس الروسي من خلال استهداف أعمالهم وثرواتهم بالخارج، والذي قد يؤدي بغضب مؤقت من ناحية المحيطين بالرئيس الروسي بوتين[88].

---

[86] "بعد العقوبات الأميركية.. ما هي أهمية خط الغاز نورد ستريم 2؟"، **Sky News عربية**، فبراير 2022م، https://bityl.co/BWCK، تاريخ الدخول: 2022/03/10م.

[87] "بايدن يدرس عقوبات تستهدف البنوك الروسية إذا غزا بوتين أوكرانيا"، **اقتصاد الشرق بلومبرج**، ديسمبر 2021م، https://bityl.co/BWCu، تاريخ الدخول: 2022/03/10م.

[88] خالد عبد الرسول: "بريطانيا تنضم لـــ27 دولة جمدت أصول بوتين وروسيا تتوعد بالرد"، **جريدة الوطن**، فبراير 2022م، https://bityl.co/BWDO، تاريخ الدخول: 2022/03/10م.

ومن جانب آخر قام رئيس الوزراء بوريس جونسون بفرض عقوبات على 100 شركة روسية شملت شركة طيران أيروفلوت الروسية[89]، ومنع مجموعة من رجال الأعمال الروس من دخول البلاد وتجميد أصولهم. وكذلك فرضت بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا عقوبات على بيلاروسيا لدورها في تسهيل الهجوم الروسي على الأراضي الأوكرانية.

وبمرور كل يوم نجد دولة أوروبية جديدة تغلق حدودها أمام الطيران الروسي، حتى أعلن الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات على رحلات الطيران التابعة للشركات الروسية، ما يعني أنها غير قادرة على التحليق فوق الأجواء الأوروبية ولا الهبوط في أي من مطارات الدول الأعضاء[90].

ومن الواضح أن هذه العقوبات المفروضة من دول الغرب في تلك الأزمة أشد من سابقتها التي فرضت بعد أزمة شبه جزيرة القرم، الاجراءات وحدها من الممكن ان تبدو أنها غير مؤثرة لكن تراكمها مع مرور الوقت سيؤدي في النهاية لمحاصرة الاقتصاد الروسي.

2) الطاقة:

إذا كنت تريد أن تردع روسيا وتحدث ركود في اقتصادها فعليك بالطاقة، حيث تعتبر روسيا دولة بترولية مبيعاتها من النفط والغاز تشكل الحجر الأساس في اقتصادها، كونها ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي، كما أن مبيعاتها من النفط والغاز وحدهم تشكل 14% من الناتج المحلي الإجمالي، و40% من ميزانية الحكومة الروسية، و60% من صادراتها[91]. فإن

[89] "جونسون يفرض عقوبات على أكثر من 100 فرد وكيان روسي"، **جريدة البيان**، فبراير 2022م، https://bityl.co/BWDo، تاريخ الدخول: 2022/03/10م.

[90] نهال أبو السعود: " روسيا أكبر هدف للعقوبات الدولية فى التاريخ.. بلومبرج: 568 عقوبة سويسرية و512 فرنسية و518 أوروبية و243 أمريكية فى 14 يوما.. القرارات بدأت بالاقتصاد مرورا بـــ"جواز السفر" وانتهت بالقطط.. والإجمالى يصل إلى 5530"، **اليوم السابع**، مارس 2022م، https://bityl.co/BWDy، تاريخ الدخول: 2022/03/10م.

[91] Angelina Davydova: “Will Russia ever leave fossil fuels behind?”, **BBC**, November 2019, https://bityl.co/Bb0y, Retrieved: 11/03/2022.



وقف صادرات روسيا من الغاز سيقلل من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 3%، وحظر صادراتها من الغاز سيفقد البلاد 1.2% من الناتج المحلي[92].

وبالتالي استهداف ذلك النوع من العقوبات سيكسر من شوكة الاقتصاد الروسي، ولكن ذلك الخيار محفوف بالمخاطر خاصة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الذين يستوردون 40% من احتياجاتهم من الغاز، و27% من احتياجاتهم للنفط من روسيا فقط. ولذلك ليس من مصلحتهم استهداف قطاع الطاقة الروسي، حيث سيعني ذلك عجز في الإمدادات وارتفاع في الأسعار. وعلى الرغم من غنى أوروبا وقوة اقتصادها أمام الاقتصاد الروسي إلا أنها ضعيفة أمام ملف الطاقة الروسي وليس لديها القدرة على إجبار روسيا على فعل اي شيء بسبب اعتمادها عليها بشكل كبير في مجال الطاقة، بخلاف أن روسيا لديها القدرة على الصمود لسنوات بدون صادرات الطاقة إلى أوروبا، في حين أن أوروبا لن تستطيع الصمود لعدة شهور وستدخل في كارثة كبيرة، ولن تجد اوروبا دولة أو مجموعة دول قادرة على توفير احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وإذا ما قامت أوروبا بحظر استيراد الطاقة الروسية بالطبع ستزداد أسعار النفط بشكل قياسي يمكن أن يصل 125$ للبرميل في المستقبل القريب. وكذلك الولايات المتحدة بما انها دولة مستوردة للنفط والغاز، فليس من مصلحتها ارتفاع أسعاره، لأن هذه العقوبات ستضر بالتبعية قطاع الطاقة في العالم أجمع.

وروسيا على الجانب الأخر ترى أن صادراتها من النفط والغاز سلاح قوي في أيديهم، لكن سلاح لا يمكن استخدامه بدون إلحاق الضرر بأنفسهم، حيث إذا قام بقطع النفط والغاز عن اوروبا، فإنه سيقلل من صادراته التي تشمل جزء كبير من اقتصاده، وهو ما يفسر قيام بوتين حالياً بشرط شراء النفط بالروبل الروسي من الدول التي وصفها بـ "غير الصديقة"[93].

3) الخيار النووي المالي:

[92] خالد بدر الدين ودينا مجدي: "معهد «NIESR»: يتوقع هبوط الناتج المحلى الإجمالي العالمي تريليون دولار العام الحالي"، **NIESR**، مارس 2022م، https://bit.ly/3Dz7sKL، تاريخ الدخول: 2022/03/11.

[93] BBC عربي: "بوتين يشـــترط الدفع بالروبل مقابل الغاز..وبايدن يلجأ لاســـتخدام النفط الاســـتراتيجي"، [ملف فيديو]، (https://youtu.be/0VQIL7J-Suw)، تاريخ النشر: إبريل 2022م، تاريخ المشاهدة: 2022/04/02.



والمقصود بهذا المصطلح هو عزل النظام المصرفي الروسي عن نظام سويفت "SWIFT" أو ما يعرف بـ The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication، بالعربية "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك". حيث تمتلك تلك الجمعية نظام SWIFT وهو عبارة عن نظام حاسب آلي وشبكة اتصالات متطورة جدا تربط بين 11 ألف بنك ومؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة حول العالم، وتسهل عملية التحويلات المالية بين الدول وبعضها حيث إنه يمكن للأفراد والشركات أن يحولوا الأموال من خلال ذلك النظام من والى أي مكان في العالم بسرعة وأمان، فهو عبارة عن لغة تواصل بين البنوك والمؤسسات المالية في جميع انحاء العالم، وخروج أي مؤسسة مالية من هذا النظام بمثابة أن يتم عزله بشكل شبه كامل عن القطاع المصرفي العالمي.

والخيار النووي على حد تعبير المحللين يتمثل في عزل القطاع المصرفي الروسي بالكامل أو على الأقل أكبر بنوكها عن نظام سويفت، وهذا ان حدث سيكون بمثابة الكارثة على الاقتصاد الروسي الذي سيجد نفسه في عزلة تامة عن العالم، ولن يستطيع ان ينجز أي معاملة مالية، وسيضطر للجوء بدائل اقل من حيث السرعة والأمان مثل الفاكس والايميل، وهذا بالتالي يؤثر على التجارة والاستثمار في البلاد. رغم أن روسيا كانت تعمل على نظام جديد خاص بها منذ 2015م يدعي SPFS وبدأوا باستخدامه، لكن لا يوجد مقارنة بينه وبين نظام سويفت، نعم من الممكن أن يساعدهم في النظام الروسي الداخلي لكنه بلا جدوى خارجيا، وهنا يأتي دور نظام آخر شبيه بنظام سويفت وهو نظام CIPS الصيني والي تم الربط بينه وبين الاقتصاد الروسي منذ عام 2019م[94].

على الجانب الآخر تشير بعض التقديرات إلى أن عزل النظام المصرفي الروسي عن سويفت؛ سيتسبب في خسارتها ما يصل الى 5% من إجمالي ناتجها المحلي[95]، وهذه تعتبر نسبة ضخمة جدا في ظل اقتصاد قيمته تقترب حاليا من 1.5 تريليون دولار.

[94] أيمن صالح: "ببساطة.. ما هو نظام سويفت وكيف استعدت روسيا للتغلب عليه؟.. النووي الاقتصادي"، **العين الإخبارية**، فبراير 2022م، https://bityl.co/Bb2P، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.

[95] " ماذا يعني تلويح الغرب بإقصاء روسيا من نظام «SWIFT»؟"، جريدة الطريق، فبراير 2022م، https://bit.ly/3sHyAUp، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.



ورغم أن لمثل هذا القرار العديد من التبعيات، إلا أنه قد صدر بيان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي أعلنوا فيه اتفاقهم على طرد مجموعة من البنوك الروسية على نظام سويفت.

إن هذا القرار رغم فعاليته في الإضرار بالاقتصاد الروسي، إلا أنه سيضر الاقتصاد الأوروبي أيضا، هذا ما جعل كل من ألمانيا النمسا والمجر ترفض تطبيق القرار لأن بنوكهم من أكبر البنوك التي تتعامل مع روسيا ولديهم أصول بمبالغ ضخمة في البنوك الروسية، بخلاف أنه إذا ما تم عزل النظام المالي الروسي فكيف ستدفع الدول الأوروبية اموال الغاز والنفط الروسي[96].

4) عقوبات أخرى:

إلى جانب كل ما سبق فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يلجؤون لفرض عقوبات من نوع آخر؛ مثل استهداف قطاعات أخرى كقطاع التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلك منه أمريكا نصيب الأسد، وروسيا في حاجة شديدة لتلك التكنولوجيا في صناعات كثيرة مثل صناعات الدفاع والفضاء والطاقة والذكاء الصناعي.

وكذلك في قطاع الرياضة حيث قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA" بإزالة المنتخب الروسي والفرق الروسية من لعبتها الشهيرة فيفا 2022م، بل وقاموا بإقصاء المنتخب الروسي من تصفيات كأس العالم القادم، مع حرمان الفرق الروسية من المشاركة في مختلف المسابقات الأوروبية[97]. كما قام الاتحاد الدولي للعبة الجودو بسحب الرئاسة الفخرية من الرئيس بوتين[98]. علاوة على ضغط اتحاد الكرة الانجليزي على رئيس نادي تشيلسي الانجليزي روسي الجنسية لبيع ناديه[99]، بخلاف اللافتات التي

[96] "نظام "سويفت" سلاح ذو حدين في ملف عقوبات روسيا.. ما علاقته بالغاز والألومنيوم؟"، **العين الإخبارية**، فبراير 2022م، https://bityl.co/Bb38، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.

[97] "العقوبات الكروية على روسيا تطرح تحديات على الرياضة العالمية"، **بوابة الأهرام**، مارس 2022م، https://bityl.co/Bb4H، تاريخ الدخول: 2022/03/11.

[98] "جودو – الاتحاد الدولي يعلن تعليق رئاسة بوتين الفخرية"، **في الجول**، فبراير 2022م، https://bityl.co/Bb4R، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.

[99] "تعليق عملية بيع تشيلسي بعد فرض عقوبات على أبراموفيتش"، **DW الألمانية**، مارس 2022م، https://bityl.co/Bb4c، تاريخ الدخول: 2022/03/11.



يقوم بها اللاعبين قبل المباريات في الدوريات الأوروبية بالمطالبة بوقف الحرب والتنديد بما يقوم به بوتين.

هذا إلى جانب عقوبات الاتحاد الأوروبي التي فرضها على المنصات الإخبارية الروسية، ومنها وكالة أنباء سبوتنيك وقنوات روسيا اليوم[100]، مع الحملات المضادة على وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي والتغطيات الحصرية التي تبرز وحشية وعنف التدخل الروسي في الأراضي الاوكرانية وما وصفوه بالعدوان أو الغزو، ليشكل ضغط شعبي من جميع دول العالم، وتبرير لأي إجراء يتم اتخاذه ضد الحكومة الروسية أو ضد بوتين نفسه.

ولاحقاً أيضاً كشف وكالة أنباء رويترز حصولها على نسخة من إيميل داخلي من قبل شركة Meta المالكة لمواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي الشهيرة فيسبوك وانستغرام وواتس آب سوف تتيح مؤقتًا للمستخدمين من عدة دول باستخدام عبارات محرضة على العنف ضد الجنود الروس والقيادات الروسية والبيلاروسية، بل وحتى استخدام عبارات القتل ضد رئيسي روسيا وبيلاروسيا؛ ما يعد انتهاكًا صارخًا لمعايير تلك المواقع التي عادة ما ترفض ذلك النوع من الاستخدام لمنصاتها وتعرض المستخدمين لتلك العبارات لعقوبات قد تصل إلى الحظر الكلي للمستخدم من استخدام تلك المنصات، ولكن يبدو أنها أمور مباحة الآن في إطار الحملات الغربية ضد العملية العسكرية الروسية وضد الدولة الروسية وقياداتها[101].

[100] همس عادل: "منع وحظر وإيقاف.. إلى أين سيصل حجم العقوبات المفروضة على موسكو؟ | فيديوجراف"، **بوابة الأهرام**، مارس 2022م، https://bityl.co/Bb4t، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.

[101] Munsif Vengattil and Elizabeth Culliford: “Facebook allows war posts urging violence against Russian invaders”, **Reuters**, March 2022, https://reut.rs/3MJheOJ, Retrieved: 13/03/2022.



الفصل الرابع:
تداعيات الأزمة الأوكرانية على روسيا والغرب

لم يكن الدب الروسي ليترك نفسه منكشفًا أمام تلك العقوبات الغربية فبعد أن عانى كثيرًا من العقوبات التي تم فرضها بعد أزمة القرم، والتي لا يزال متأثرًا بها حتى الان، فبالطبع لن يقدم على خطوة مثل احتلال أوكرانيا دون أن يجهز درع يتصدى به لتلك العقوبات ويمتصها قدر الإمكان ويخرج من تلك الأزمة بأقل الخسائر.

فقد قام الرئيس الروسي بوتين على مدار الثماني سنوات السابقة (منذ 2014م) على إعداد اقتصاده ليجعله مضادًا للعقوبات.

فأولا: قام بهيكلة الاقتصاد الروسي من خلال تقليل الإنفاق العام يقلل من التكاليف، وضع قيود على الواردات الأجنبية لاتجاه الاستهلاك العام إلى البدائل المحلية، إعادة هيكلة ديون الشركات الروسية لتصبح بالروبل الروسي وليس بالدولار الأمريكي أو العملات الاجنبية الاخرى، تخفيض اعتماد روسيا على الدولار بعدما كان نسبة احتياطات الدولار تصل ل 40% اصبح الان لا يتجاوز 16%، وبدأ بتنويع احتياطي العملات الأجنبية من عملات أخرى مثل اليورو، واليوان الصيني، والين الياباني[102]، والذهب، ومن الجدير بالذكر أن الصين هي أكبر الدول نصيباً من الاحتياطي الأجنبي الروسي بنحو 14%[103] والأهم أن ميزانيته تم تحديدها على سعر النفط ٤٤$ للبرميل، ولكن سعر النفط قد تجاوز حاجز الـ 100$ أي ما يزيد الضعف تقريبا؛ خاصة مع قرار الولايات المتحدة بحظر استيراد النفط والغاز الروسي، علاوة على التزام دول الخليج العربية بزعامة الرياض وأبو ظبي باتفاق +OPRC مع روسيا رافضين إجراء أي تعديل على مستوى الإنتاج في الوقت الراهن؛ ما سيعني مزيد من الارتفاع في أسعار الطاقة؛ ما يخدم الاقتصاد الروسي في النهاية[104].

---

[102] Payne Lubbers, Sydney Maki, and Selcuk Gokoluk: “Russia’s Yearslong Quest to Quit Dollar Eases Impact of Sanctions”, **Bloomberg**, February 2022, https://bityl.co/Bb5a, Retrieved: 11/03/2022.

[103] " ما خفي أعظم.. أين تخبئ روسيا مليارات الدولارات وكيف تحميها؟"، **العين الإخبارية**، مارس 2022م، https://bityl.co/Bb63، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.

[104] "ارتفاع سعر النفط مجددا وسط إعلان الإمارات التزامها بحصص إنتاج الدول المصدرة"، **فرانس 24**، مارس 2022م، https://bit.ly/3t6ShVB، تاريخ الدخول: 2022/03/13.

نعم بالطبع ذلك الوضع ليس هو الأفضل بالنسبة لروسيا من المفترض أن الاقتصاد الروسي يكون في مرتبة أعلى من ذلك (ترتيبه 11 عالميا)، ولكن ذلك الوضع سيمكن بوتين من التغلب على أغلب العقوبات وتجعله يمر مرور الكرام من تلك العقوبات المفروضة. رغم إن تلك العقوبات مصممة بشكل كامل "لدفع روسيا بشكل قوي ومتسارع نحو الدخول في ركود اقتصادي، بالتزامن مع فوضى في القطاع البنكي".

وفي الغالب ستحتاج الحكومة الروسية إلى توفير سيولة مالية ضخمة، لتنفيذ خطة إنقاذ مالية لقطاعها البنكي ما سيكلفها مبالغ ضخمة ستستقطع من الاحتياطي الأجنبي المتوفر لديها والذي يبلغ نحو 630 مليار دولار، والكثير منها غير ممكن الوصول إليه حاليا. وبعدما فقد الروبل الروسي أكثر من 40% من قيمته أمام الدولار، اضطرت الحكومة الروسية إلى زيادة نسبة الفائدة على العملة المحلية في محاولة لوقف الانهيار[105].

ومع ذلك يمكن رصد العديد من التداعيات الاقتصادية والسياسية على روسيا، وتتمثل في:

(1)التداعيات الاقتصادية: تفعيل العقوبات الاقتصادية

نتيجة للعقوبات الاقتصادية الغربية على القطاع المصرفي، وقطاع الطاقة الروسي الذي يعدّ أحد أعمدة الاقتصاد الروسي، وخيارات فرض قيود مالية واستبعاد روسيا من نظام "سويفت" سيكون من الصعب على البنوك الروسية القيام بأعمال تجارية مع الخارج[106]. بالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن منع روسيا –إذا حدث– من التعامل بالدولار الأمريكي، أن يؤثر سلبًا على عمليات بيع النفط والغاز. كما أن فرض عقوبات على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه والدوائر المقربة منه، آثارًا وصفته موسكو آثاراً مدمرة[107].

وفي الغالب ستحتاج الحكومة الروسية إلى توفير سيولة مالية ضخمة، لتنفيذ خطة إنقاذ مالية لقطاعها البنكي ما سيكلفها مبالغ ضخمة ستستقطع من الاحتياطي الأجنبي المتوفر لديها والذي يبلغ نحو 630 مليار دولار، والكثير منها غير ممكن الوصول إليه حاليا.

---

[105] "المركزي الروسي يرفع سعر الفائدة إلى 20%"، **العربية نت**، فبراير 2022م، https://bityl.co/Bb6H، تاريخ الدخول: 2022/03/11م.

[106] "الغزو الروسي لأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟" ، **BBC بالعربي**، 28 فبراير 2022، https://bbc.in/3MMI3mb، تاريخ الدخول:2022/03/03.

[107] **المرجع السابق**



تعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي من إحدى دول مجموعة العشرين الكبرى، وبعدما فقد الروبل الروسي أكثر من 30 بالمائة من قيمته أمام الدولار، اضطرت الحكومة الروسية إلى زيادة نسبة الفائدة على العملة المحلية في محاولة لوقف الانهيار[108].

يذكر أنه عندما تم منع إيران من التعامل في نظام سويفت عام 2012م، بضغوط أمريكية، فقدت البلاد أكثر من نصف عائدات القطاع النفطي و30% من عائدات التجارة الخارجية، لكن روسيا رغم كل هذه العقوبات لازالت قادرة على إجراء التحويلات المالية باستخدام أنظمة أخرى غير سويفت، على سبيل المثال، باستخدام نظام (كروس بوردر) الصيني للتحويلات المالية الكبرى لذلك فمن المرجح أن تصبح موسكو أكثر اعتمادًا على بكين، التي أصدرت عملة رقمية وتبني نظام مدفوعات منفصل عن الغرب وبالتالي قد تؤدي المواجهة الجديدة مع موسكو أيضًا إلى زيادة وتيرة التصدع التي تعانيها العولمة الاقتصادية مؤخرًا[109].

أما بالنسبة لحظر الطيران، فيحذر الخبراء من أنه بدون وصول الشركات الغربية إلى الممرات الجوية الروسية، سيتعين عليها تحويل الرحلات جنوبا لتجنب مناطق التوتر في الشرق الأوسط، مما سيزيد وقت الرحلات وتكلفتها أيضا، وكذلك الحال بالنسبة للشركات الروسية التي ستتجنب الطيران فوق أوروبا وكندا والولايات المتحدة.

من المرجح أيضًا أن تصبح الطاقة نقطة محورية أكبر للأمن القومي نظرًا لاعتماد أوروبا على إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا والتي شكلت 29٪ من سوق الغاز الطبيعي في أوروبا العام الماضي.

أما على جانب التداعيات العسكرية السلبية على موسكو، فتتمثل في أن إرسال الناتو لمجموعات قتالية جديدة إلى جنوب شرق أوروبا وتعزيز القوات المتحالفة في بولندا ودول البلطيق على الجانب الشرقي (كما سبق وعرضنا في المحور الثالث) يمثّل تحدي عسكري جديد للأمن الروسي، وهو يمكن أن يكون له آثارًا سلبية على النفوذ الروسي في دول الاتحاد السوفيتي السابقة.

(2)المكاسب الروسية:

لا يعني ما سبق أن روسيا لن تحقق أي مكاسب من عمليتها العسكرية في أوكرانيا، بل يمكننا القول إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو مثل لاعب قمار جيد لا يستطيع التوقف عن اختبار حظه؛ ففي كل مرة

---

108 **المرجع السابق**

109 **المرجع السابق**

يحصل فيها على بطاقة جيدة، لا يسعه سوى رفع الرهان، حيث يحمل بوتين ورقتين جيدتين هما "القوة والطاقة" خاصة وأنه حتى الآن لم يستطع المجتمع عبر الأطلسي أن يقوي من قواته الرادعة الإستراتيجية وكذلك التقليدية وبناء أمن طاقة حقيقي يسمح لأوروبا بالوصول إلى طاقة موثوقة ومعقولة التكلفة في مواجهة روسيا؛ مما يعزز من قدرة روسيا في مواجهة الغرب من خلال تحكمها في قدر كبير من الطاقة التي تعتمد عليها أوروبا[110].

أصبحت موسكو مقتنعة بأن لها اليد العليا في المفاوضات مع الغرب خاصة بعد أن بات واضحًا أن الناتو ليس لديه إرادة سياسية للمساعدة في الدفاع عن أوكرانيا من الضربات الروسية[111].

أيضاً من الملاحظ أن العقوبات الاقتصادية لم تعد تشكل عامل ردع للسياسة الروسية، وفعليًّا أصبحت إيجابياتها أكثر من سلبياتها على مستوى زيادة معدلات الاعتماد على الذات روسيًّا، وتعميق العلاقات مع الصين، وحصول بوتين على دعم داخلي أكبر ومنحها فرصة مثالية للكرملين للادعاء بأن أزمات الاقتصاد الروسي نتيجة للعقوبات الغربية، لا بسبب الفساد، وقلة الكفاءة الإدارية.

من الجدير بالذكر أيضًا أن روسيا قد تعرضت لعقوبات اقتصادية منذ عام 2014م وقد خسرت دول الاتحاد الأوروبي ما يقارب المائتين وخمسين مليار دولار من صادرتها إلى روسيا، حيث بلغ إجمالي الأضرار الشهرية الناجمة عن العقوبات 4 مليارات دولار، كان نصيب ألمانيا منها 38٪، وقد خرج الغرب فعليًّا متضررًا منها.[112]

وخلاصة ما سبق يؤكد، أن روسيا ولا شك قبل الدخول في الحرب قد درست نتائج المقاطعة الاقتصادية، واتخذت إجراءات لتقليل الآثار الاقتصادية للعقوبات الاقتصادية الأميركية والأوروبية والدولية؛ إذ تعتبر روسيا مصدرا لأهم سلعتين في العالم الغاز والنفط من جهة، والقمح من جهة أخرى، وهي أهم حاجات العالم حاليا؛ وبالتالي فإنه سيكون من الصعوبة على الغرب التعامل مع روسيا بدون سويفت؛ هذا بالإضافة لكون روسيا تستطيع أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط والغاز والقمح في إيراداتها لمعالجة آثار هذه العقوبات لاحقًا.[113]

وقد اعتمدت روسيا أيضا بديلًا عن سويفت وهو "نظام الدفع الدولي عبر الحدود" (Cips) الذي بدأ عام 2015م ليكون بديلا عن نظام سوفت حال حدثت أي عقوبات على روسيا، ولديه الآن 1186 مؤسسة مالية في 100

[110] Tomasz Wroblewski And James Jay Carafano:" How the Ukraine Crisis Could Become a Disaster for Russia", **The heritage Foundation**, Feb 9th, 2022, https://herit.ag/3CDnjry, Retrieved:07/03/2022.
[111] **Ibid**

[112] **Ibid**

[113] محمد سالم الراشد: "الحرب الروسية الأوكرانية نموذجا لسنة التدافع"، **مركز الجزيرة للدراسات**، مارس2022، https://bityl.co/Bbav، تاريخ الدخول:2022/03/05.



دولة مسجلة، ويمكن أن تستخدم روسيا العملة الصينية لتستعيض بها عن الدولار كما أن عند روسيا نظاما مكافئا للسويفت يسمى بنظام تمويل الرسائل المالية، وإن كان صغيرا في حجمه.

وربما تتجه روسيا لتطوير التعامل بنظام الروبل الرقمي كنظام للمدفوعات، خصوصا للتبادل التجاري فيما بينها وبين الصين فهو معتمد عند الصين.

وأيضا ربما تتجه روسيا إلى عمليات سيبرانية لإتلاف النظام المالي الغربي، وربما سرقة الأموال من البنوك الأوروبية. كما قد تسعى روسيا لتأميم الممتلكات والأموال الأوروبية الموجودة في روسيا، واعتبارها مقايضة للودائع الروسية التي في البنوك الأوروبية، وهو أمر يبدوا أن الحكومة الروسية بصدد تطبيقه بالفعل بعد قيام عدد كبير من الشركات الغربية بإغلاق فروعها في روسيا، وإيقاف أنشطتها هناك[114].

وحتى على الصعيد الداخلي هناك رأي يرى بأن الأولجارشية الروسية مستفيدة من إشعال حرب في أوكرانيا لتدعيم قبضتها أكثر على الاقتصاد الروسي؛ حيث أن عدم قدرة روسيا على الحصول على المنتجات الأجنبية بفضل العقوبات التي فرضت على موسكو منذ زمن طويل قد أدت إلى منح الفرصة لنمو المنتج المحلي الروسي والذي تديره مجموعة من الشركات مملوكة بالأساس للرجال المقربين من بوتين مثل التكتل الحكومي الذي يديره صدق بوتين ورفيقه في العمل الاستخباراتي سيرجي تشيميزوف، كما أن الأبن الأكبر لـ باتروشوف ديمتري يهيمن على قطاع الصناعات الزراعية والغذائية وهو المستفيد الأكبر من حظر الواردات الغذائية من الخارج، والجدير بالذكر أيضاً أن باتروشوف ديمتري هو وزير الزراعة في حكومة بوتين، كما أن معظم الحاشية الروسية مدرجة على القائمة السوداء للخزانة الأمريكية؛ ما يعني أنهم لا يمكنهم مغادرة البلاد مهما كانت الظروف، ومن هنا فليس هناك ما يشغلهم سوى تعظيم مصالحهم في الداخل الروسي، والسعي لاستعادة أمجاد السوفييت المفقودة، وهو أمر يرى ذلك الرأي أنه المحرك الرئيسي للأولجارشية الروسية[115].

ولكن بالتأكيد فإن كل ذلك لا يعني أن الاقتصاد الروسي لن يتأثر بالعقوبات الاقتصادية الحالية وحالة المقاطعة شبه الدولية التي تتعرض لها روسيا في الوضع الحالي، وهو ما يفسر قيام المركزي الروسي برفع سعر الفائدة

114 موسكو: "موافقة على خطوة أولى لتأميم الشركات الأجنبية التي غادرت روسيا"، **العربية نت**، مارس 2022م، https://bit.ly/3J6GQTw، تاريخ الدخول: 2022/03/11.

115 ألكسندر جابيف، أسماء الصفتي (عرض): "اللحظة السوفيتية دوافع الرئيس الروسي للتصعيد في مواجهة أوكرانيا"، **انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3hBpZff، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

بنحو 20% بدلاً من 9.5%[116] في إطار سعيه في مواجهة التضخم الذي سينتج عن العقوبات الأمريكية، كما أصدرت روسيا قراراً آخر بحظر أية تحويلات من المواطنين الروس بالدولار أو بالعملات الأجنبية إلى خارج البلاد، كما أصدرت قانونًا آخر يلزم شركات التصدير الروسية ببيع نحو 80% من أرباحهم من العملات الأجنبية منذ الأول من يناير في السوق؛ بهدف دعم العملة الوطنية.[117]

[116] "المركزي الروسي يرفع سعر الفائدة الرئيسي إلى مستوى 20%"، **RT الروسية**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3pt9PsY، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

[117] Samuel Lovett: "Russia bans all residents from transferring money abroad in response to Western sanctions", **Independent**, Feb 2022, https://bit.ly/3sy4EK3, Retrieved: 02/03/2022.

الفصل الخامس:
التداعيات الاستراتيجية والعالمية للأزمة

في ظل عالم الجائحة الحالي عاني الاقتصاد الدولي بشكل كبير من آثار جائحة كورونا؛ وما تسببت به من إغلاقات عامة للاقتصاديات في مختلف الدول، ومع عودة فتح الاقتصاديات وتقديم الدول للعديد من الحزم التحفيزية للاقتصاد؛ أدى ذلك إلى تنامي الطلب العالمي بصورة سريعة، في ظل عجز المعروض عن تلبيته نتيجة الإغلاقات المتكررة ونقص العمالة بسبب الوضع الصحي العام في العالم؛ كل ذلك كان له أثره على معدل التضخم العالمي الذي ارتفع بشكل لم يحدث منذ فترة طويلة؛ فارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 38% عن عام 2019م قبل تفشي الجائحة؛ فيما ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 40%، والمواد الخام الصناعية بنسبة 42.7% مقارنة بنفس العام. وفيما يلي تناول أبرز التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية عالميًا للأزمة:

أولًا: التداعيات الاقتصادية:

مع تصاعد الأزمة في أوكرانيا برزت العديد من المخاوف على تزايد آثار موجة التضخم العالمية خاصة وأن روسيا وأوكرانيا طرفي الصراع يمثلان أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي في مجالي الطاقة والغذاء بشكل خاص؛ فغني عن البيان موقع روسيا بالنسبة لسوق الطاقة العالمي، كما أن روسيا هي خامس أكبر مصدر للقمح عالمياً، هذا وتعد الدولتان من أكبر خمسة دول مصدرة للحبوب عالمياً[118].

لذا فإنه بمجرد إعلان موسكو هجومها على كييف ارتفع سعر برميل البترول الواحد ليتخطى حاجز المئة دولار لأول مرة منذ عام 2014م[119]، كما ارتفع سعر الغاز ليصل بحسب مؤشر هنري الأمريكي إلى 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الذهب بنحو 40 دولاراً للجرام الواحد في ظل اتجاه الكثيرين للاستثمار فيه باعتباره الملاذ الأمن للاستثمارات في ظل الأزمات الدولية الحالية[120]. ولم تقف الأمور عند ذلك الحد فسجلت البورصات العالمية تراجعات حادة على إثر الأزمة؛ إذ انخفض مؤشر فوتسي 100

---

118 حسين سليمان: "التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية**، مارس 2022م، https://bit.ly/3sxEzuP، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

119 "روسيا وأوكرانيا: قفزة في أسعار النفط وتراجع حاد في أسواق الأسهم عقب الهجوم الروسي"، **BBC عربي**، فبراير 2022م، https://bbc.in/3K55NyL، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

120 "ارتفاع كبير للذهب.. هل سيكون ملاذا آمنا وسط أزمة أوكرانيا؟"، **Sky News عربية**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3MiaCXA، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

البريطاني بأكثر من 3%، ومؤشر داكس الألماني بنحو 5.5%، بل وشهدت بورصة موسكو تعليق مؤقت للتداول على إثر التراجعات الحادة التي شهدتها الجلسة الافتتاحية للتداول، ومع عودة التداول من جديد أنخفض المؤثر بأكثر من الثلث مع خسارة الروبل لنحو 6.3% من قيمته[121]. كل ذلك حدث فقط مع إعلان موسكو عمليتها العسكرية على كييف وقبل حتى أن يفرض الغرب عقوباته الاقتصادية؛ ما دلل على حجم التأثير الاقتصادي الضخم للأزمة، وينبئ عن مزيد من الآثار السلبية مع استمرارها.

إذ ستلقي الأزمة بظلالها على سوق الطاقة العالمي، وهو ما سينعكس بالضرورة على أسعار باقي السلع والخدمات خاصة السلع الغذائية التي ستتأثر حتماً بتراجع صادرات دولتي الصراع من القمح والحبوب بشكل عام؛ ما سيعقد الأمور أكثر على الدول الفقيرة والتي ما زالت تعاني أساساً من آثار أزمة كورونا، كما أن الدول الغربية قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة بهدف مواجهة موجة التضخم التي هي مرتفعة بالأساس؛ ما يؤثر على الاستثمارات في الأسواق الناشئة؛ حيث سيؤدي ذلك إلى هروب الاستثمارات إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية كونها أكثر أمانا؛ ما قد ينذر بأزمة ديون سيادية في تلك الدول.

بجانب ذلك فإن هناك أزمة أخرى قد تضرب اقتصاد المعادن والإلكترونيات في ظل استمرار الأزمة؛ فروسيا تمتلك مكانة متميزة في سوق المعادن وخاصة معدن النيكل والألومنيوم؛ حيث تغطي روسيا بمفردها ما نسبته 49% من احتياجات الصناعة الدولية من معدن النيكل ونحو 26% من الألمونيوم، 13% من البلاتينوم، وفي ظل أزمة أشباه الموصلات التي يعانيها العالم في الوقت الحالي؛ فإن تأثر امدادات روسيا من معدل النيكل على سبيل المثال والذي يدخل في صناعات الإلكترونيات بشكل عام؛ سيؤدي إلى مزيد من الارتفاع في أسعارها؛ وغني عن البيان أهمية الأجهزة الإلكترونية ليس فقط في حياة الموطن العادي، وإنما أيضاً في مختلف الصناعات والمجالات، ما سيؤدي إلى تعميق جراح الاقتصاد الدولي أكثر وأكثر، ما سيؤثر بالسلب على الجميع.[122]

---

[121] محمد الدعدع: "عاجل.. انهيار «الروبل» الروسي أمام الدولار"، **جريدة الوطن**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3Me0U8t، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

[122] أنظر في هذا الصدد:

- Michael Janda: “How Russia's Ukraine conflict could reshape economics and markets even if it doesn't end in war”, **ABC News**, Jan 2022, https://ab.co/3sxeuvE, Retrieved: 01/03/2022.

ولكن فإن الوضع بالنسبة لروسيا سيكون أكثر تعقيداً خاصة مع إقدام الغرب مؤخراً على اتخاذ عقوبات اقتصادية غير مسبوقة قصد بها عزل جزء من النظام المصرفي الروسي عن النظام المصرفي العالمي؛ فقامت الولايات المتحدة في 28 فبراير بإصدار قرار بحظر المركزي الروسي من استخدام الدولار الأمريكي في تعاملاته، وذلك بهدف منع الروس من استغلال الاحتياطات النقدية التي يملكها من الدولار والتي تقدر بنحو 630 مليار دولار كان من الممكن أن تستغلها روسيا لحماية الروبل الروسي من آثار العقوبات وآثار الأزمة بشكل عام، إلا أن قرار كهذا من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على قيمة العملة الروسية وبالتالي على الأسعار في الداخل الروسي، ولكن القرار في نفس ذات الوقت قد استثنى معاملات الطاقة حتى يضمن استمرار تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا، هذا إلى جانب إخراج عدد من البنوك الروسية من نظام سويفت المالي بهدف زيادة الضغط على الاقتصاد الروسي وهو الأمر الذي اتبعته عدد من الدول الأوروبية الأخرى أيضاً[123].

وبالتأكيد فإن الهدف الرئيس من ذلك الأمر هو إصابة الاقتصاد الروسي بإصابات خطيرة تدفع الرئيس الروسي بالتراجع عن عملياته العسكرية والقبول بالأمر الواقع في أوكرانيا، وهو الأمر الذي يبدو أنه غير قريب من الحدوث في الوقت الحالي؛ فروسيا تبدو واثقة من قدراتها الاقتصادية أو غير مهتمة بالعقوبات الاقتصادية الغربية؛ فهذه ليست هي المرة الأولى التي هُددت فيها روسيا بالطرد من سويفت، وكانت التصريحات الروسية وقتها ترى أن الآثار لن تتجاوز الـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي[124]، كما أن السفير الروسي في لقاءه مع عمرو أديب مقدم برنامج الحكاية والذي أذيع عبر قناة MBC مصر[125]، قد أكد أن بلاده ستمنع الغاز والبترول الروسي عن الأوروبيين في حال منع بلاده من استخدام الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن ولكنه من الممكن أن يحدث.

- عبد الحليم حفينة: ""الرقائق الإلكترونية" تخلق أزمات عالمية.. فما القصة؟"، **Sky News عربية**، أكتوبر 2021م، https://bit.ly/3szTXGM، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

[123] أنظر في هذا الصدد:

- حسين سليمان، **مصدر سابق**.
- Jeremy Diamond, Kevin Liptak and Kate Sullivan: "US cutting off Russia's central bank from US dollar transactions", **CNN**, Feb 2022, https://cnn.it/345pXt3, Retrieved: 01/03/2022.

[124] " **مـاذا يعني تلويح الغرب بـإقصـاء روسـيـا من نظـام «SWIFT»؟"، جريـدة الطريق**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3sHyAUp، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

[125] MBC Shahid : "الحكاية مع عمرو أديب موسم 2022 الحلقة 33" [ملف فيديو]، (https://bit.ly/3szjxMr)، تاريخ النشر: 2022/02/28م، تاريخ المشاهدة: 2022/03/01.

هذا علاوة عن قيام روسيا والصين بتوقيع اتفاقيات تجارية في مجال الطاقة على هامش أولمبياد بكين الشتوي قدرت بقيمة 117 مليار دولار، والتي بموجبها سوف تمد أكبر شركات النفط في روسيا روسنفت شركة النفط الوطنية الصينية بنحو 100 مليون طن من النفط ولمدة عشر سنوات، على أن تقوم شركة جازبروم للغاز بتوريد نحو 10 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لنفس الشركة عن طريق خط غاز جديد من المزمع بناءه في السنوات الثلاث القادمة، وهو الأمر الذي عدته صحيفة Financial Times الأمريكية توكيداً للتحالف الصيني الروسي؛ خاصة وأن الاتفاق جاء في وقت تصاعدت فيه الأزمة الأوكرانية[126]، والتي أعلنت فيها الصين وقوفها إلى صف المطالب الروسية الأمنية مطالبة واشنطن بالكف عن تصريحاتها التي وصفتها على لسان السفير الصيني لدى الأمم المتحدة تشانغ جون "بدبلوماسية مكبر الصوت التي لا تفضي إلى مفاوضات"[127].

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هناك اتفاق سابق بين موسكو وبكين في عام 2019م باستخدام عملتيهما المحلية في التبادل التجاري[128]، وهو أمر قد تلجأ إليه موسكو في ظل القيود الحالية التي فرضت عليها في استخدام الدولار في التجارة الدولية من قبل واشنطن أو ربما استخدام عملات أخرى من سلة التبادل التجاري، وهو أمر من شأنه أن يخفف من حدة القرار الأمريكي؛ خاصة وأن روسيا ليست ممنوعة تماماً من استخدام الدولار؛ لحاجة حلفائها الأوروبيين للطاقة الروسية، وربما قد يكون توقيع روسيا لاتفاقيات في مجال الطاقة مع الصين بهذا الحجم الهائل بمثابة إنذار روسي للغرب بأنه إذا تم طرد موسكو من النظام المصرفي العالمي؛ فإنها فقط لن تمنع الطاقة عن أوروبا، بل ستعمل على تحويلها إلى الصين المنافس الآخر للغرب والساعي بقوة لإزاحة الولايات المتحدة عن قمة النسق الدولي سياسياً واقتصادياً، وجدير بالذكر أن الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم وثان أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة؛ فالصين استوردت بحسب تقارير الحكومة الصينية ومنظمة أوبك عام 2020م نحو 10.5 مليون برميل يوميا متفوقة على الولايات المتحدة التي استوردت نحو

---

126 وول ستريت جورنال: تقارب صيني–روسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلس الوزراء المصري مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار (IDSC)**، https://bit.ly/3vvEMjO، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

127 "الصين... كيف يسعى «اللاعب الخفي» في أزمة أوكرانيا لدعم حليفته؟"، **جريدة الشرق الأوسط**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3ICFiAl، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

128 " روسيا والصين تعتزمان استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري"، **وكالة سبوتنيك الروسية**، يونيو 2019م، https://bit.ly/3HsZvHu، تاريخ الدخول: 2022/03/01.

6.4 مليون برميل يومياً أخذا في الاعتبار أن واشنطن هي أكبر منتج للنفط في العالم في الوقت الحالي أيضاً[129].

وبالتالي فإن توجيه روسيا لإنتاجها النفطي إلى الصين سيسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الصيني وتقويته؛ خاصة وأنه سيتم نقله برياً عبر الأنابيب؛ ما يجعله أكثر أمانا من النفط الذي يأتي إلى الصين عبر البحر وخاصة عبر مضيق ملقا الذي يربط الصين بالوطن العربي والشرق الأوسط؛ حيث منابع الطاقة بشكل عام، والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة باعتباره "حنجرة آسيا التي يجب أن تكون في قبضة الولايات المتحدة"[130]. إضافة إلى ذلك يبدو أن الصين مازالت تؤكد تحالفها مع روسيا في تلك الأزمة؛ فمع قيام شركتي فيزا "Visa" وماستر كارد "MasterCard" بتعليق خدماتهما في روسيا؛ ما يعني عدم قدرة الروس على التعامل ماليا مع العالم الخارجي وخاصة بالنسبة التحويلات المالية والتجارة الإلكترونية، أفادت بنوك روسية من أنها ستعمل على تجاوز ذلك عبر الاعتماد على النظام المصرفي الأكبر في الصين والمعمول به منذ عام 2003م وهو نظام Union Pay أو UPI اختصاراً، وهو نظام للمعاملات المصرفية يعمل به في نحو 180 دولة حول العالم منها دول أوروبيا كسويسرا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وغيرهم، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بعض بطاقات الائتمان التي ترتبط بهذا النظام ترتبط مع بطاقات American Express وغيرها من الشركات الأمريكية؛ ما سيقلل كثيراً من تأثير القرار السابق[131]؛ وهو ما يوضح مدى استعداد الصين لدعم الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية، في مقابل الدعم الروسي بالطاقة للاقتصاد الصين؛ ما يزيد من التقارب بين الدولتين.

ثانيًا: التداعيات السياسية:

---

[129] محمد فرحات: "قائمة كبار مستوردي النفط الخام في العالم.. العمالقة"، **العين الإخبارية**، أكتوبر 2021م، https://bit.ly/3MiiBUa، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

[130] إسراء كاظم جاسم الحسيني: "مضيق ملقا وأثر موقعة الجيوستراتيجي والجيواقتصادي على آمن مرور بضائع الدول الإقليمية والدولية"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد: 28، الجزء الثاني، 2018م، ص ص: 220-221، ص: 226.

[131] "نظام "يونيون باي" الصيني.. روسيا تحاول تجاوز انسحاب فيزا وماستركارد"، **العربية نت**، مارس 2022م، https://bit.ly/3hP8sAx، تاريخ الدخول: 2022/03/08.

قد يكون لهذه الأزمة تداعيات سياسية لا تؤثر فقط على الدول أطراف الصراع بل على صورة توزيع القوى في النسق [النظام] الدولي؛ فكان القرار الروسي ببدء العملية العسكرية في أوكرانيا ضارباً بعرض الحائط كل التهديدات والتحذيرات الغربية –من وجهة نظرنا– إعلاناً عن تراجع القطبية الأحادية التي عاشها العالم منذ نهاية الحرب الباردة بتفكك السوفييت عام 1991م؛ فعندما تقدم موسكو على مهاجمة دولة بالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية للغرب كما أسلفنا دونما رد فعل قوي وملموس من جانب واشنطن قائدة المعسكر الغربي؛ فإن ذلك يعد بمثابة إعلان التراجع الغربي على قمة النسق الدولي.

صحيح أن الغرب حالياً قد عاد من جديد لدعم أوكرانيا عسكرياً، ولكن عدم قدرة الغرب على منع موسكو منذ البداية على مهاجمة أوكرانيا وعدم قدرته على تنفيذ إرادته السياسية بضم كييف للناتو أو حتى الإتحاد الأوروبي يوضح لنا مدى الضعف الذي عاناه الغرب في هذا الملف، رغم كونه المشجع الأول لأوكرانيا على اتخاذ خطوات جدية في هذا الاتجاه، بل حتى إن الغرب وبحسب تقرير المجلس الأوروبي للعلاقات الدولية كان منقسماً حول الأزمة ولم تستطع أوروبا أن تتخذ موقفاً موحداً من العملية العسكرية باستثناء الإدانة والشجب فقط؛ فبينما دول مثل بولندا والسويد وفنلندا ضغطت بقوة من أجل موقف أوروبي أكثر حزما أمام الروس، فضلت فرنسا وألمانيا عدم التصعيد نظراً للمصالح القوية التي تربطهم بموسكو كما أسلفنا، وهو الأمر الذي يصب بشكل أكبر في مصلحة الروس ويحسن من فرصهم في تحقيق الهدف الأول من تلك الحرب وهو العودة من جديد سياسياً على قمة النسق الدولي أو ما أطلق عليه تقرير المجلس الأوروبي (يالطا 2) في الإشارة إلى تسوية يالطا ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي قسمت أوروبا ما بين الغرب والسوفييت.

وهو ربما ما يعد لب الموضوع من الناحية السياسية؛ فتلك الأزمة قد تقرر الشكل السياسي للأمن الجماعي في أوروبا ما بين نموذج هيلسنكي الذي هو الأساس الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي والقاضي بأوروبا موحدة ديمقراطية تراعي حكم القانون والمساواة في السيادة بين جميع دوله، ونموذج يالطا للمرة الثانية والذي يرغب الروس في التوصل إليه وإذا ما نجحوا في ذلك فإنه سيكون بمثابة الاعتراف الأوروبي بروسيا كقوة كقطبية مهيمنة على شرق أوروبا وتمتلك مصالح عالمية تتجاوز ذلك إلى مناطق أخرى من العالم، أما إذا تمكن الغرب من دعم أوكرانيا واجبار روسيا على الانسحاب مهزومة؛ فإن ذلك قد يعد انتصاراً لنموذج هلسنكي الذي سيقضي بسيادة وسلامة أراضي دول أوروبا الشرقية وابتعادها عن فلك السيطرة الروسية وهو ما سيتوافق أيضاً مع هدف

واستراتيجية الناتو في الشرق أوروبا والتي تهدف إلى زيادة الضغط والتوسع باتجاه الشرق لإنهاء الخطر الروسي تماماً[132].

أي بعبارات أخرى فإن تلك الأزمة قد تنهي الأحادية القطبية بشكل تام، أو هي الفرصة الأخيرة للغرب للحفاظ على سيادتهم العالمية منذ الحرب الباردة؛ خاصة وأن الصين تنظر وتراقب الأحداث من بعيد لترتيب حساباتها وتصرفاتها على الأساس الذي ستفضي إليه هذه الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك فإنه قد يكون هناك تداعيات سياسية أخرى على النموذج الديمقراطي الغربي الذي واجه في الفترة الماضية تحديات عدة، ولعل أبرز تلك التحديات هي تحدي صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وتهديدها للانتخابات الأخيرة في كل من فرنسا وألمانيا؛ فمع الأزمة الاقتصادية التي ضربت أوروبا بعد أزمة ديون اليونان عام 2008م، بدأت موجة اليمين المتطرف تضرب أوروبا سياسياً؛ خاصة مع عجز الحكومات في أوروبا عن تقديم حلول اقتصادية جديدة لمحاولة التصدي للتراجع الاقتصادي في أوروبا، وفشل الآليات الديمقراطية التي اعتادت عليها أوروبا لعقود في إحداث التغيير السياسي والاقتصادي المنشود في أوروبا، بدأ الكثيرون يفقدون الأمل في النموذج الغربي الليبرالي بالأساس في إخراجهم من الوضع الحالي، وأخذا في الاعتبار ما تسببت فيه جائحة كورونا من أزمات اقتصادية، مع تصاعد شبح الحرب الأوروبية من جديد على إثر الأزمة الأوكرانية الحالية.

إن تلك الظروف مجتمعة قد تشكل بيئة خصبة لتصاعد شعبية اليمين المتطرف في أوروبا على نحو قد يهدد النموذج الغربي للحكم بأكمله؛ فمبادئ اليمين المتطرف تتعارض مع كثير من مبادئ ذلك النموذج؛ حيث إنه حركة تعلي من قيمة القومية الوطنية بشكل متطرف إلى الحد الذي يدفعهم لمعادة الهجرة والمهاجرين الذين يعيشون في أوروبا حالياً، وقد رأينا كيف أن ترامب مع توليه الحكم في الولايات المتحدة اتخذ قراراً بحظر سفر بعض من مواطني الدول الإسلامية إلى الولايات المتحدة وعزم على بناء حائط على الحدود المكسيكية كل ذلك تحت ذريعة رفض المهاجرين، هذا علاوة على رفض اليمين المتطرف للاتحاد الأوروبي والمبادئ التي قام

---

132 أنظر في هذا الصدد:

- Ivan Krastev, Mark Leonard: “The crisis of European security: What Europeans think about the war in Ukraine”, **European Council on Foreign relations**, Feb 2022, https://bit.ly/3HFc8iK, Retrieved: 02/03/2022.
- Timothy Garton Ash: “Putin knows exactly what he wants in eastern Europe – unlike the West”, **European Council on Foreign relations**, Feb 2022, https://bit.ly/3C4VLLk , Retrieved: 02/03/2022.



عليها باعتباره منظمة فوق وطنية تنتقص من سيادة دوله الأعضاء وبالتالي يجب أن يتفكك وأن تمتلك كل دولة أوروبية سيادتها القومية أو على الأقل أن يبقى كشكل من التضامن والتعاون الأوروبي فقط لا أن يرقى لأن يصبح قادراً على إجبار دوله على تنفيذ قرارات وقوانين، بل ويذهب البعض إلى رفض الديمقراطية من الأساس منادياً بشكل من الحكم السلطوي القومي لدول أوروبا[133].

وفي ظل الأوضاع الحالية وكلما تراجع الغرب أمام موسكو فإن فرص تزايد شعبية اليمين المتطرف ستكون أكبر، وبالتالي فإن تحقق نموذج يالطا 2 من الممكن أن تنعكس تداعياته على الاتحاد الأوروبي وعلى أوروبا الغربية الديمقراطية؛ خاصة وأن المتابع للانتخابات الأخيرة في البرلمان الأوروبي عام 2019م يلاحظ استمرار صعود أحزاب اليمين المتطرف في عدد من الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا وهم الدول الأوروبية الكبرى بالأساس[134]؛ ومع الأحداث الحالية فإن الخارطة السياسية قد تتغير فيها على نحو لم تشهده أوروبا منذ الربيع الأوروبي في القرن التاسع عشر.

ثالثًا: التداعيات العسكرية:

على إثر الأزمة الأوكرانية وبشكل غير متوقع خرج وزير المالية الألماني ليعلن أن بلاده صارت تسعى لتكون من أقوى جيوش أوروبا إن لم يكن أفضلها تسليحاً وتجهيزاً قائلاً بأن هذا هو هدف بلاده وهدفه هو أيضاً، وهو يتناسب مع مسئوليات وأهمية ألمانيا في أوروبا، كما أعلن أن بلاده ستخصص نحو 100 مليار يورو لتدعيم الجيش بمعدل 33.5 مليار دولار سنوياً. ذلك التصريح الذي على آثره ارتفعت أسهم شركات انتاج السلاح الألماني بشكل كبير؛ فشركة راينميتال والتي هي المورد الرئيسي للأسلحة للجيش الألماني قد ارتفع سهمها بمقدار الربع تقريبا، كما ارتفعت أسهم "هينزولت" متعددة الجنسيات، ومقرها ألمانيا، بمقدار النصف

[133] أنظر في هذا الصدد:

- Cesáreo Rodríguez-Aguilera: “The Rise of The Far Right in Europe”, **European Institute of the Mediterranean**, 2014, https://bit.ly/3C7OYR0, Retrieved: 02/03/2022.
- "واقع اليمين المتطرف في أوروبا"، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات**، إبريل 2020م، https://bit.ly/3sBrSzd، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

[134] "إنفوغرافيك.. صعود اليمين المتطرف يثير الذعر في أوروبا"، **Sky News عربية**، مايو 2019م، https://bit.ly/3KbyWbG، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

تقريبا، وهو الأمر الذي أثر بدوره على أسهم شركات انتاج السلاح في أوروبا أيضاً؛ فارتفع سهم شركة تاليس في فرنسا بنحو 13%، بينما ارتفعت أسهم شركة BAI systems في بورصة لندن بنحو 14%.

إن القرار الألماني يعد الأول من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، وقد يكون بداية لعودة الجيش الألماني من جديد للساحة الأوروبية؛ وهو أمر من شأنه أن يغير من موازين القوة العسكرية في القارة الأوروبية، وقد يكون بداية دخول القارة في سباق تسلح جديد في مواجهة القوة المتزايدة لروسيا سياسياً وعسكرياً؛ خاصة إذا ما نجحت روسيا في فرض كلمتها في الأزمة الدائرة حالياً.

من جهة أخرى يمكن القول بأن قيام موسكو بالعملية العسكرية في كييف في ظل عجز الغرب عن منعها عن ذلك يعد دليلاً على انهيار نظرية الردع العسكرية الأوروبية، وهو ما سوف يتأكد إذا ما نجحت روسيا في تحقيق هدفها؛ حيث ستجد أوروبا نفسها أمام واقع سياسي وعسكري جديد، يتيح لموسكو التدخل عسكرياً في مناطق أخرى بحسب ما تقتضيه مصلحتها، ودون اعتبار للأمن الأوروبي؛ فبحسب BRUNO MAÇÃES وزير الدولة البرتغالي السابق للشئون الأوروبية، فإنه أكد على أننا اليوم أصحبنا لا نعيش في العالم الليبرالي القديم؛ حيث تطبق القواعد ويعاقب المخالفون، بل نحن الآن في عالم القوة؛ حيث أن القوة لا يردعها إلا قوة مثلها؛ وبناء على ذلك يجب على واشنطن –إن هي أرادت الخروج من أوروبا– أن تعد حلفائها جيداً لموازنة القوة العسكرية الروسية، وإلا فإن أمن وسيادة الدول الأوروبية ستكون على المحك.

ولذلك تبدو الأمور أنها تسير في هذا الاتجاه؛ خاصة مع القرار الألماني سالف الذكر؛ ما قد يعني أن أوروبا قد تسعى إلى الاعتماد على نفسها عسكرياً لأول مرة في ظل الرغبة الأمريكية على تركيز جهودها نحو الباسفيك لمواجهة الخطر الصيني المتصاعد هناك؛ ما يضع تحدياً كبيراً على عاتق الحلفاء الأوروبيين لموازنة القوة العسكرية الروسية؛ وهو الأمر الذي يدعوا MAÇÃES واشنطن لتفاديه ومحاولة الجلوس مع الحلفاء الأوروبيين لتدعيم قدرتهم على الموازنة لأن البديل سيكون كارثي على الأمن الأوروبي[135].

[135] BRUNO MAÇÃES: “What Happens Next in Ukraine Could Change Europe Forever”, **Time**, January 2022, https://bit.ly/3CfORTC, Retrieved: 02/03/2022.



خاتمة: رؤى استشرافية:
من مستقبل العملية الروسية إلى مستقبل النسق الدولي

على أية حال فإن القرار الروسي بدخول أوكرانيا هو في حد ذاته بمثابة إعلان عن انهيار حالة التوازن العسكري التي حكمت أوروبا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، والحال ذاته مع المعاهدات التي دعمت ذلك التوازن العسكري، وبناء على ذلك فإنه سيكون من الضروري عند انتهاء الأزمة –أياً ما كانت النتيجة– أن يتم وضع معاهدات جديدة تعبر عن الواقع الجديد الذي ستعيشه أوروبا وربما العالم كله. وعلى ذلك نحاول في هذه الخاتمة وضع سيناريوهات مستقبلية بشأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وكذا مستقبل النسق الدولي برمته.

أولًا: العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا: سيناريوهات محتملة

بعد الأمر الروسي "بتوسيع الهجوم بجميع الاتجاهات" في أوكرانيا، أصبحت القوات الروسية بكل مكان، في الغرب حول لوتسك ولفيف المحاصرتين، وفي الشمال الشرقي والجنوب، القصف العنيف على مدينة خاركوف – ثاني أكبر مدينة أوكرانية من بعد كبيف– إضافة إلى 3 اختراقات تؤدي في خط مستقيم إلى العاصمة كييف، ومحاصرة القوات الروسية لمدينة كييف ومحاولة السيطرة عليها. وبالتالي لم يعد من شك في أن موسكو تريد قطع رأس النظام وتركيع أوكرانيا على ركبتيها. فإن الامر يؤول الى أربعة سيناريوهات محتملة، إما الانسحاب أو التقسيم أو المفاوضات أو تنصيب نظام تحكمه دمية تابعة لموسكو.

فبعد تهديد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "بنزع السلاح وطرد النازيين من أوكرانيا، وتقديم من ارتكبوا جرائم عديدة ودموية ضد المدنيين، بمن فيهم مواطنو روسيا الاتحادية"[136]، فإن الوضع في أوكرانيا يمكن مقارنته بما كان عليه الحال في العراق عام 2003م، احتلال عسكري من قبل قوة أجنبية. وعلى ذلك نطرح سناريوهات أربعة بشأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

السيناريو الأول: انسحاب القوات

---

[136] "استطلاع: 68% من الروس يؤيدون العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، **RT الروسية**، فبراير 2022م، https://bityl.co/BbZL، تاريخ الدخول: 2022/03/12.

إذا تمسك بوتين بخطابه الذي ألقاه فجر 24 فبراير، فإن الهدف محدد بوضوح في قوله "نحن لا نخطط لاحتلال الأراضي الأوكرانية، ولا ننوي فرض أي شيء على أحد بالقوة، ولكن فقط نريد "نزع السلاح" من أوكرانيا "لحماية" الأراضي الموالية لروسيا من أي "هجوم عسكري"[137].

وبمجرد هزيمة أوكرانيا، يكون هذا الهدف قد تحقق من الناحية الفنية ويسحب رئيس الكرملين بعد ذلك قواته، ولن يمنع شيء بعد ذلك، في وقت لاحق، جمهوريتي دونباس الشعبيتين من تقديم "طلب الانضمام" إلى الاتحاد الروسي؛ ما يعني سرعة انتهاء الأزمة وهذا ما نتمناه أن يحدث.

السيناريو الثاني: التقسيم

الاحتمال الثاني هو أن تفرض روسيا، بمجرد نزع سلاح أوكرانيا فصل دونباس لتحقيق حلم قديم جمدته اتفاقيات مينسك في عام 2015م، وقد يتم ذلك بإحدى 3 طرق؛ ضم الإقليم ببساطة إلى الأراضي الروسية، أو بعد تنظيم استفتاء لتقرير المصير لاتخاذ قرار بشأن الارتباط الإقليمي بالاتحاد الروسي، كما وقع في شبه جزيرة القرم، أو إعلان مناطق الحكم الذاتي بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك استقلالهما، وفق النموذج "الجورجي"، كما هي الحال في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

وفي هذا السيناريو، يمكن أن تصبح لوغانسك ودونيتسك "مناطق عازلة" بين روسيا والغرب تابعة لموسكو، كما أن بوتين يستطيع من موقع القوة الحالي، الاستيلاء على الممر الساحلي الذي يربط دونباس بشبه جزيرة القرم التي ضمها إلى بلاده عام 2014م.

السيناريو الثالث: بدء المفاوضات

إن حل الأزمة عن طريق المفاوضات قد يكون الأكثر منطقية، منذ أن أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أنه يؤيدها، وخاطب الرئيس الروسي بعد أن أصبح القتال يدور في جميع أنحاء أوكرانيا، قائلا في مقطع فيديو "دعونا نذهب إلى طاولة المفاوضات لوقف القتل". ولكن بعد هزيمة أوكرانيا عسكريا، ستكون

---

[137] "لوفيغارو: الحرب في أوكرانيا.. 4 سيناريوهات مخيفة بعد الغزو"، **الجزيرة نت**، فبراير 2022م،https://bityl.co/BbZT، تاريخ الدخول: 2022/03/12م.

روسيا في وضع قوي، و"على طاولة المحادثات يمكن أن تفرض شروطها، مثل التخلي عن الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الالتزام بالحياد"، مثل النمسا أو سويسرا.

ولكن على الجانب الآخر فإن هناك رأي يرى أن الالتزامات التي يتم التعهد بها في مثل هذه الظروف، "تعتبر باطلة بموجب القانون الدولي"، لأن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تنص على أن أي اتفاق يتم الحصول عليه تحت الإكراه باطل، "عندما يضع شخص ما مسدسا في صدغك، فإن كلامك لغو"، والمثال على ذلك ضم ألمانيا النازية عام 1939 أجزاء من تشيكوسلوفاكيا بموجب اتفاق مع رئيسها[138].

السيناريو الرابع: تنصيب نظام دمية

قد يكون ذلك السيناريو هو الغاية التي من أجلها وضعت روسيا تكتيكاتها الخاطفة والشاملة، وإلا فلماذا يهاجم بوتين البلد ويستهدف كييف، بدلا من حصر هجومه في دونباس التي يسعى لحمايتها، إن لم يكن يريد قطع رأس النظام الأوكراني؟ خاصة أنه تحدث مرارا وتكرارا عن رغبته في القضاء على نظام "النازيين الجدد" الحاكم في أوكرانيا. وبالتالي "يمكنه بعد ذلك إقامة نظام تحكمه دمية، نظام موالٍ لروسيا، شبيه بنظام فيشي في باريس إبان الاحتلال الألماني لفرنسا"، تعترف به بعض الدول الموالية لروسيا مثل بيلاروسيا وكوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، وربما الصين، وهو احتمال ضعيف –بالنسبة لبكين–، لأن بكين وإن كانت لا تعارض موسكو، فإنها لن تذهب إلى حد دعم مثل هذا المشروع".

السيناريو الخامس: احتلال أوكرانيا

أما احتلال أوكرانيا فهو احتمال ضعيف؛ لأن السيطرة على 600 ألف كيلومتر مربع سيكون بالغ الصعوبة، خاصة أن روسيا تخضع لأقوى نظام عقوبات من الدول الأوروبية، كما أن جيشها سيكون في مواجهة بشكل شبه مباشر مع قوات الناتو، مع خطر اندلاع حرب قد يخشاها الجميع حتى بوتين.

أما بالنسبة لاحتمال تنصيب حكومة دمية، فإننا نعتقد أنها لن تصمد على المدى الطويل، لأن الأوكرانيين أظهروا أنهم يتطلعون إلى تكوين دولة قومية متميزة عن الدولة الروسية.

138 **المرجع السابق.**

إلى جانب ذلك فإن كل هذه السيناريوهات تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، وبالتالي فإنها جميعا تتعارض مع القانون الدولي. ورغم ذلك إلا أننا نتمنى ان تستقر الاوضاع على أحد هذه السيناريوهات، ولكن من الواضح أن غزو أوكرانيا ما هي إلا مجرد معركة في حرب كبيرة بينه وبين الغرب، أشبه بالصراع الصفري والذي لن ينتهي إلا بمحو أحد الطرفين.

ثانيًا: رؤية استشرافية حول أثر الأزمة على النسق الدولي:

مع نهاية الحرب الباردة وإعلان الأحادية القطبية بانتصار الولايات المتحدة والغرب على المعسكر الشرقي الاشتراكي أدركت الولايات المتحدة أن هناك ضرورة ملحة لوضع بعداً قيمياً وأخلاقياً على هيمنتها العالمية؛ بما يسوغ لها أن تأخذ بيد الدول الكبرى الأخرى في ذلك النظام نحو حكومة عالمية جديدة أو ما أسمته الولايات المتحدة باسم "النظام العالمي الجديد"، وفي هذا النظام كانت الولايات المتحدة تصور نفسها على أنها المدافع الأول عن قيم العدالة والحق وسيادة القانون في العالم، ولكن الأمر في حقيقته كان عبارة عن قناع زائف حسن المظهر من القيم والأخلاق والمبادئ العليا، هدفت منه الولايات المتحدة فقط تقنيع سيطرتها ومصالحها وتحديدها لقواعد السلوك الدولي على هذا الأساس[139].

وفي ظل تلك الأجواء ظهر رأيان متعارضان بشأن مستقبل النسق الدولي؛ فرأى الرأي الأول بزعامة فرانسيس فوكوياما أننا الآن بصدد نهاية التاريخ؛ حيث أن البشرية قد وصلت إلى النظام الأمثل والمتمثل في النظام الليبرالي الغربي والذي كان من وجهة نظره ذروة التقدم الإنساني، وأعلى مراحل الكمال البشري في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بينما رأى الرأي الآخر بزعامة هنتنغتون أن البشرية بصدد صدام جديد أسماه بصدام الحضارات كبديل عن صراع الأيديولوجيات الذي كان سائداً في وقت الحرب الباردة[140]؛ وعلى ما يبدو أن مقولة نهاية التاريخ كانت مقولة خاطئة؛ فلم تنتهِ الصراعات الدولية ولم يتنشر السلام العالمي الأمريكي المنشود، وإنما دخل العالم في دوامة من الصراعات الجديدة على أسباب مختلفة.

الأهم من ذلك هو أن هيمنة الولايات المتحدة على النسق الدولي صارت محل تهديد كبير ومع توالي الأحداث كانت التحليلات تتحدث عن تراجع دور الولايات المتحدة في قيادة النسق الدولي لحساب قوى أخرى جاءت من

---

[139] محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي وآخرين: **مقدمة إلى علم العلاقات الدولية**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2015م، ص ص: 220- 221.

[140] أحمد محمد وهبان: **تحليل إدارة الصراع الدولي "دراسة مسحية"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014م، ص: 7.

الشرق ساعية إلى إنهاء عصر الأحادية، ولكن رغم ذلك ظلت الولايات المتحدة –رغم تراجعها– هي الدولة الأقوى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، إلا أن اندلاع الأزمة الأوكرانية وقيام روسيا بعملية عسكرية غير عابئة بتهديدات الولايات المتحدة والغرب الذين عجزوا عن منع روسيا من التصرف على عكس ما تقضيه مصالحهم القومية في أوكرانيا، دفع الجميع للتفكير في الصورة الحالية للنسق الدولي؛ فهل مازالت الأحادية قائمة، أم أن الأحداث الحالية هي بمثابة كتابة شهادة الوفاة للنسق الأحادي وكتابة شهادة ميلاد لصورة تاريخية جديدة للنسق؟ وهو ما سوف نحاول الإجابة عليه في الأسطر القادمة من خلال تقديم عدد من السيناريوهات المطروحة حول مستقبل النسق الدولي.

السيناريو الأول: بداية عهد الثنائية القطبية:

يقوم هذا السيناريو على افتراض نجاح موسكو في تحقيق أهدافها من عمليتها العسكرية في أوكرانيا واجبارها للغرب على وضع تسوية جديدة تعترف بالواقع الجديد وبالمطالب الأمنية لروسيا في شرق أوروبا، ومصالحها التي تتعدى ذلك إلى المياه الدافئة؛ وهو يعني بطبيعة الحال فشل آليات العقوبات الاقتصادية والدعم العسكري الغربي لأوكرانيا في كبح التحرك الروسي. وحتى الآن قد يكون ذلك السيناريو هو الأقرب للتحقق؛ بل ويرى البعض أنه قد تحقق فعلا في اللحظة التي فشل فيها الغرب في ردع روسيا وإثنائها عن دخول أوكرانيا؛ فلم يردع سيل التهديدات والتحذيرات، بل والحشد العسكري للناتو على الحدود روسيا من اتخاذ قرارها بدخول أوكرانيا والسيطرة عليها من ناحية البحر والجو في ظل مراقبة الغرب الذي اقتصرت تصريحاته في الأيام الأولى للأزمة على التنديد والشجب لحين التشاور حول كيفية الرد على الوضع الجديد الذي فرضته روسيا على الأرض.

ولكننا نرى أنه لا يزال من المبكر الآن الحديث عن تغير النسق إلى الأحادية؛ خاصة وأن العملية العسكرية لا تزال قائمة، بل وحدثت تطورات عدة بها مع قيام الغرب بتقديم الدعم بكثافة إلى كييف والتضامن معهم دبلوماسياً من خلال عقد العديد من جلسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والضغوطات التي يمارسونها على الدول المحايدة كتركيا ومصر والبرازيل على سبيل المثال؛ بهدف قيامهم بإدانة التحركات الروسية والمساندة في الحملة الدبلوماسية الدولية لعزل موسكو دوليًا.

فعلى سبيل المثال قامت الصفحة الرسمية للسفارة البريطانية بالقاهرة بإصدار بيان باسم الدول السبع مطالبة فيه القاهرة بضرورة إدانة التحركات الروسية ونصرة الشعب الأوكراني[141]، بل ووصلت الضغوطات الغربية بتركيا إلى حد إعلانها إغلاق مضيقي البسفور والدردنيل أمام السفن العسكرية[142]؛ وهو قرار يستهدف من الناحية الفعلية السفن الروسية رغم عموميته. بل وتواردت أنباء عن طلب واشنطن من مصر غلق قناة السويس أمام السفن الروسية الأمر الذي نفاه رئيس هيئة قناة السويس مؤكداً حياد القناة حيال الأزمة[143]. هذا إلى جانب التوسع في العقوبات الاقتصادية على نحو ما أسلفنا بهدف الضغط على الاقتصاد الروسي.

من جهة أخرى فإن الأوضاع الحالية تمثل تهديداً لا يستهان به أيضاً على الغرب؛ خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية كما أوضحنا. وفي ظل هكذا معطيات فإنه من الصعب القول بأن روسيا قد نجحت في فرض نفسها كقوة قطبية جديدة بعد؛ فمازال أمام روسيا الكثير من العقبات التي يجب أن تتعامل معها في تلك الأزمة في سبيل حسمها لصالحها؛ ما يؤهلها لأن تستعيد أمجاد السوفييت الضائعة واستحقاق لقب وريثة الاتحاد السوفيتي عن جدارة.

السيناريو الثاني: بداية عهد النسق الدولي متعدد الأقطاب:

يقوم هذا السيناريو على فرضية نجاح كل من الصين وروسيا في إثبات نفسيهما كقوتين قطبيتين قادرتين على حماية مصالحهما في مختلف مناطق العالم. ولذلك فإن الحديث عن قطبية الصين ليس وليد تلك الأزمة؛ فالصين مع بداية الألفية الجديدة وحتى الآن قد نجحت في تقديم نموذجها التنموي الذي هو محل إعجاب كثير من دول العالم، ناهيك عن مبادرة الحزام والطريق التي قدمتها الصين وتراها الولايات المتحدة وسيلة الصين لتقاسم قمة النسق الدولي معها، هذا علاوة على التقدم الصيني الاقتصادي الضخم والذي جعلها في المرتبة الثانية ضمن أقوى اقتصادات وطنية في الاقتصاد الدولي.

---

[141] "بيان سفارة المملكة المتحدة في القاهرة عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك"، **UK in Egypt Official page on Facebook**، مارس 2022م، https://bit.ly/3sCYo3C، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

[142] " تركيا تغلق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية"، **العربية نت**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3hAczR0، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

[143] راندا رضا: " أسامة ربيع يكشف حقيقة طلب أمريكا إغلاق قناة السويس أمام السفن الروسية"، **بوابة الأهرام**، https://bit.ly/3HBT2tK، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

إن الصين هي مصنع العالم كما تعرف اليوم؛ ولا يوجد دولة حالياً لا تستورد من الصين، بل إن الميزان التجاري حالياً بين الصين والولايات المتحدة يميل في صالح الأولى؛ فبحسب تقرير مقدم من مؤسسة Congressional research service فإن حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة في عام 2020م كان قد وصل إلى539 مليار دولار، في مقابل 120 مليار دولار من قبل الولايات المتحدة، وهو ما جعل من الصين الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة وثالث أكبر مستورد للصادرات الأمريكية في نفس ذات الوقت،144 ولكن اللافت للنظر هنا هو تطور نوعية الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة؛ فمن صادرات قليلة القيمة والإضافة الاقتصادية، إلى صادرات مرتفعة الأهمية الاقتصادية؛ لتصبح الصين واحدة من أهم مزودي الولايات المتحدة بالتقنيات الحديثة[145]؛ ما يعطينا انطباعاً عن حجم التقدم الهائل الذي حققته الصين خلال السنوات القليلة الماضية.

ولكن رغم ذلك ظلت الصين من الناحية السياسية والعسكرية تقع خلف الولايات المتحدة بمسافة ليست بالقريبة، ولعل هذا هو ما جعل الباحثين يحجمون عن اعتبار الصين قطب دولي جديد؛ فهي قد تكون قطبًا من الناحية الاقتصادية، ولكنها ليست كذلك من الناحية السياسية والعسكرية؛ فلا تزال الصين حتى الآن تعاني الحصار الأمريكي البحري المفروض عليها في بحر الصين الجنوبي وفي منطقة الباسفيك بشكل عام، بل إن الولايات المتحدة قد نجحت في اقناع أستراليا في الدخول مع المملكة المتحدة في اتفاقية أوكوس أو AUUKUS والتي تمثل الأحرف الأولى لأسامي الدول الثلاث في الاتفاقية التي تهدف إلى التعاون لمواجهة التحديات الأمنية في المحيطين الهندي والهادئ، وهو أمر اعتبرته الصين موجهًا لها خاصة وأن الولايات المتحدة بموجب تلك الاتفاقية وافقت على إمداد استراليا بالاستشارات التقنية اللازمة لبناء غواصات نووية، وهو ما عارضته بكين بشدة[146].

ولكن مع اندلاع الأزمة بدأت الأنظار من جديد تتجه نحو الصين التي تملك موقفاً قد يكون مماثلاً لوضع روسيا وأوكرانيا وهو موقف جزيرة تايوان الشهيرة، ومن هنا بدأت التكهنات عن أن الصين قد تلجأ لتصرف

144 “U.S.-China Trade Relations”, **Congressional research service**, IF11284 · VERSION 13, Feb 2021, P. 1.

145 “U.S. Trade with China: Selected Resources”, **Library of Congress**, June 2019, https://bit.ly/3sAhQy0, Retrieved: 02/03/2022.

146 "لماذا أغضبت اتفاقية أوكوس فرنسا، وهل تمثل تحولاً في ميزان القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؟"، **BBC عربي**، نوفمبر 2021م، https://bbc.in/34aZQB6، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

مماثل للتصرف الروسي بغرض الإعلان عن نفسها كقطب جديد في النسق الدولي، إلا أنه سرعان ما خرجت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا تشون ينغ لتؤكد عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر بأن "تايوان ليست أوكرانيا، إنها جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وهذه حقيقة تاريخية وقانونية لا جدال فيها" مضيفة أن السلام في منطقة تايوان يتوقف على التطور السلمي للعلاقات عبر المضيق، وليس على شراء أسلحة من قوى خارجية أو السعي للحصول على دعم عسكري أجنبي، كما أكدت أيضاً على أن استقلال تايوان طريق مسدود[147].

وبالنظر إلى تلك التصريحات فإننا نلاحظ أن المتحدثة باسم الخارجية قد مزجت ما بين أسلوب التطمين والتحذير في نفس الوقت؛ فهي من جهة طمئنت الجماعة الدولية بأنها لا تعتبر تايوان مثل أوكرانيا لسبب وحيد وهو أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين بالأساس، ولكنها في نفس الوقت حذرت بأن السلام في منطقة تايوان مشروط وأن استقلال تايوان أمر حتماً مرفوض من قبل بكين. وبالتالي يبدو أن الصين في الوقت الحالي لا تزال تراقب الأمور ولم تقرر أن تتخذ أي خطوة ملموسة بعد في هذا المجال، وهو أمر نراه يتفق مع الاستراتيجية الصينية التي تتبع أسلوب الزحف البطيء نحو الهدف؛ فالصين بكل تأكيد ترغب في أن تصبح قطبًا جديدًا في النسق الدولي لكنها ماتزال تنتظر اللحظة المناسبة؛ ومع تعقد الأزمة الأوكرانية حالياً فإن الصين قد ترى أنه من الأفضل حاليا التريث والحفاظ على علاقات جيدة بين طرفي الصراع خاصة وأن الصين تربطها علاقات قوية بكل منهما كل أسلفنا، إضافة لأهمية موقع أوكرانيا لمبادرة الحزام والطريق، وهو ربما ما يفسر امتناع الصين عن التصويت لصالح مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا[148].

وبناء على ما تقدم فإن الأمور حتى الآن لم تقدم إشارة حاسمة تفيد بتحول الصورة الحالية للنسق الدولي بعد عن الأحادية إلى الثنائية بزعامة واشنطن وموسكو أو بتعددية بزعامة بكين إلى جانب موسكو وواشنطن، وسبب عدم اختيارنا للاتحاد الأوروبي في هذا السيناريو يرجع بالأساس إلى كم المشكلات التي تعانيها أوروبا حالياً

[147] "الخارجية الصينية: استغلال تايوان لأحداث أوكرانيا ليس من الحكمة"، **اليوم السابع**، فبراير 2022م، https://bit.ly/3hzZZ3X، تاريخ الدخول: 2022/03/02.

[148] Extra News official YouTube Channel : " تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة العملية العسكرية في أوكرانيا" [ملف فيديو]، (https://youtu.be/6LI3Vz7I-cQ)، تاريخ النشر: مارس 2022م، تاريخ المشاهدة: 2022/03/02.

وعجزها عن الظهور بمظهر متوحد قوي أمام أزمة شديدة الخطوة على الأمن الجماعي لأوروبا كالأزمة الأوكرانية. وبالتالي فقد خلصنا إلى أنه ما زال المبكر الحديث على استقرار الصورة التاريخية للنسق الدولي بعد على إحدى الصورتين السابقتين، ولكننا في نفس ذات الوقت لا نرى أيضاً أن عصر الأحادية القطبية لايزال قائماً، إن أدق توصيف للحالة التي عليها النسق الدولي حالياً –والتي من المرجح أن تستمر إلى حين انتهاء الأزمة الأوكرانية على الأقل– هو المصطلح اللاتيني interregnum والذي كان يشير إلى الفترة التي ما بين ضعف امبراطور روماني وصعود إمبراطور آخر قوي وهو نفس المصطلح الذي استخدم للإشارة في الفترة من 1649 لـ 1660م من تاريخ بريطانيا[149].

إذ إن المرحلة الحالية من النسق الدولي تنطبق إلى حد كبير على ذلك الوصف؛ فالولايات المتحدة ونموذجها الليبرالي الغربي هو الآن أضعف من أي وقت مضى حتى بشهادة المحللين الغربيين؛ وما سرعة صعود اليمين المتطرف حالياً إلا أحد الدلائل على ذلك، خاصة في ظل تزايد التقبل الدولي للنموذج الآسيوي بزعامة الصين على الأقل، وبالتالي فإننا الآن أمام مرحلة للنسق الدولي تكتب فيها شهادة وفاة الأحادية، ولكنها قد تستغرق وقتا أو قد تحتاج إلى حدث أكبر من شأنه أن يسجل شهادة ميلاد الصورة التاريخية للنسق، والتي تبدو فيها موسكو حالياً أقرب إلى الصعود إلى قمتها، ولكن بكين ليست بعيدة أيضاً؛ فيما يهدد أوروبا مستقبل مخيف إذا لم تستطع تخطي تلك الأزمة الحرجة من تاريخها.

وفي الختام فإنه يمكننا القول بأن الأزمة الحالية هي من أخطر الأزمات التي تمر على تاريخ أوروبا وإنما على تاريخ العالم أجمع؛ نظراً لثقل طرفيها وإمكانية توسعها على نحو ينذر بدخول أوروبا في حرب كبرى لم تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فهي أزمة يمكن تشبيهها بالأزمة الكوبية الشهيرة، إلا أن الفارق كان سرعة إنهاءها لإدراك الطرفين كم كانا قريبين من كارثة ماحية للوجود الإنساني، ولكن على ما يبدو فإن الأزمة الحالية قد تطول قليلاً في ظل عناد وإصرار متبادل ما بين طرفي الأزمة الرئيسيين في عدم القبول بمطالب الطرف الآخر نظراً لمدى حيوية أوكرانيا لكل منهما؛ وهو ما يهدد بمزيد من الآثار السلبية خاصة في المجال الاقتصادي ستنعكس على العالم كله، ناهيك عن الآثار السياسية وربما العسكرية أيضاً، على نحو قد تكون له آثاره أيضاً على الصورة التاريخية للنسق والتي بالفعل أصبحت على شفا التغير. ومن هنا فإننا نكون قد عرضنا للأزمة تاريخيا، مع توضيح كل من المصالح الروسية والغربية في الأزمة، علاوة على تناول التداعيات السياسية

[149] Interregnum, **The royal Family Official Website,** https://bit.ly/3CadD7i, Retrieved: 02/03/2022. (1660-1649) ”

والعسكرية والاقتصادية للأزمة على العالم بشكل عام وعلى طرفي النزاع بشكل خاص، وأنهينا الورقة البحثية برؤية استشرافية عن مستقبل النسق الدولي خلصنا فيها إلى أن النسق الدولي حالياً في حالة تعرف باسم الـ interregnum، فلم تعد أحادية، ولكنها أيضاً لم تتبلور إلى شكل جديد بملامح واضحة بعد.